ضمير الوطن

هيئة الرقابة الإدارية / الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

العدد الخامس - ديسمبر 2023

ضمير الـــوطن

العدد الخامس - ديسمبر ٢٠٢٣

مصر دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطـنية لمكافحة الفســاد

EACA

مجلة ثقافية دورية متخصصة
تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
إعداد
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

السيد اللواء/ عمـرو عــادل
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

إشراف عام
وكيل أول / خالد عبد الرحمن
مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون
الأكاديمية والتعاون الدولي
وعضو مجلس الإدارة

رئيس التحرير
وكيل أول د. / محمد سلامة
مدير الأكاديمية ومقرر مجلس الإدارة

المستشار الإعلامى
د. سامى عبد العزيز

المستشار الصحفى
أحـمـد أيــوب

إخراج صحفى وجرافيك:
مصطفى سعيد أبوستيت

الإصدار الرقمى الالكترونى
باللغة العربية

Digital Edition
English version

L' Édition numérique
version française

صدر العدد الأول لمجلة ضمير الوطن
كأول إصدار ثقافى متخصص
فى مجال مكافحة الفساد
والعلوم ذات الصلة

صدر العدد الوثائقى لمجلة ضمير الوطن متضمنا
وقائع الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
بشرم الشيخ (مدينة السلام)
خلال الفترة من ١٣ - ١٧ ديسمبر ٢٠٢١

صدر العدد الثانى لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد
مجموعة من الملفات الهامة وهى :
-الاستراتيجية والأمن القومى وإدارة الازمات
-الإطار التنظيمى والقانونى لمكافحة الفساد
-أخلاقيات ومهارات القيادة
- الحوكمة واستخدام البيانات والمعلومات

صدر العدد الثالث لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد
مجموعة من المقالات والملفات وهى:
-معركة الوعى فى مواجهة الفساد والتصدى له فى
أوقات الطوارئ والأزمات
-قراءة فى استراتيجية مصر لمواجهة جرائم غسل
الأموال ومواجهة الهجرة غير الشرعية

صدر العدد الرابع لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد مجموعة
من المقالات والملفات وهى:
- التنمية المستدامة فى عالم متغير
- تأثير البيانات والمعلومات وانعكاسها على قدرات اتخاذ القرارات
- عصر ذهبى لتمكين المرأة المصرية
- الإدارة الإستراتيجية والاقتصاد المصرى

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

كافة أعداد مجلة ضمير
الوطن منشورة على الموقع
الالكترونى الخاص ببنك
المعرفة المصرى

كان شباب مصر.. يعبر عن نفسه.. وعن حيوية مصر ومستقبلها
وكالعادة والعهد.. تثبت المرأة المصرية مرة أخرى.. بأنها صوت الضمير الوطنى..
المعبر عن صمود وصلابة أمتنا كما كان عمال مصر وفلاحوها.. نموذجا للوعى والإرادة
ويؤكدون مرة أخرى.. على أنهم صناع المستقبل، وزارعو الأمل والشكر موصول
لجيش مصر وشرطتها وقضائها.. الذين أمنوا وأشرفوا على خروج هذه الملحمة
الوطنية.. بتلك الصورة التى استدعت الفخر والاعتزاز.
وفى نهاية حديثى إليكم أؤكد أننى كما عاهدتكم.. رجل مصرى.. نشأ فى أصالة الحارة
المصرية العريقة أنتمى إلى المؤسسة العسكرية.. ولا أملك فى مهمتى التى
كلفتمونى بها.. سوى العمل بكم، ومن أجلكم لا أدخر جهدا، ولا أسعى سوى لإرضاء
الله تعالى، وتحقيق آمالكم وتطلعاتكم.

الرئيس

عبدالفتاح السيسى

ديسمبر ٢٠٢٣

مصر . دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA

بمناسبة إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ وما شهدت به
نسبة المشاركة التاريخية من القاعدة الانتخابية
لجموع المواطنين والتى بلغت ٦٦,٨ %

هيئة الرقابة الإدارية ممثلة فى

رئيس الهيئة اللواء / عمرو عادل
وكافة الأعضاء والعاملين فيها

تهنئ..

السيد الرئيس /

عبد الفتاح السيسى

لفوز فخامته برئاسة الدولة المصرية العظيمة لفترة رئاسة
جديدة الأمر الذى ينم عن فطنة وصدق ووعى المصريين
واتجاه ارادتهم نحو ضمان سلامة وأمن وطننا العزيز ودعمهم
لاستكمال مسيرة التنمية والعطاء
داعين الله عز وجل أن ينير طريقكم
ويرعى خُطاكم

الانتقال للعاصمة الادارية الجديدة

«من هنا نبدأ عصراً جديداً»

مبنى هيئة الرقابة الإدارية بالعاصمة الإدارية الجديدة

المحتوى

CONTENT

المكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع بمالى مكافحة الفساد برؤية وطنية

د. موميني غيندو

20

التكنولوجيا وضمان نجاح الجهود الوطنية فى مكافحة الفساد

محمد أبونعمة

28

الأمن السيبرانى.. ومكافحة الفساد وطنياً

القاضي/ حاتم جعفر

36

تكنولوجيات للمزيد من الشفافية والنزاهة

د. أحمد محمود درويش

24

التجربة المصرية نموذجا.. ثنائية التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

د. هويدا بركات

32

التعاون الدولى.. الطريق إلى مكافحة الفساد العابر للحدود الوطنية

أحمد محرم

38

تضمن الحد من وقائع الفساد مدونات السلوك الوظيفى.. ثلاثية النزاهة والأمانة والمسئولية

عبد المجيد الفقى

40

ندوة تثقيفية بمناسبة اليوم العالمى لمكافحة الفساد.. «الأكاديمية الوطنية» تناقش استخدامات التكنولوجيا فى مكافحة الفساد

22

عام مثمر من التعاون مع وزارة العدل والمعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة

46

حصاد الأكاديمية فى شهور

42

رئاسة مصر لمؤتمر الدول الأطراف من شرم الشيخ الى أتلانتا..

حصاد كبير وإنجازات رغم التحديات الصعبة

اللواء/ عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الادارية

10

عشر سنوات فى مواجهة الفساد

وكيل أول/ خالد عبد الرحمن
مساعد رئيس هيئة الرقابة الادارية لشئون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى

12

نحو عالم مُتحّد لمكافحة الفساد

وكيل أول. د/ محمد سلامة

مقال رئيس التحرير

16

تسليم رئاسة دورة مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية ال«UNCAC» للولايات المتحدة الأمريكية

رئاسة مصر لمؤتمر الدول الأطراف من شرم الشيخ الى أتلانتا..

حصاد كبير وإنجازات رغم التحديات

اللواء/ عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الادارية

انعقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى ظل ظروف صعبة وتحديات غير مسبوقة بدأت بإنتشار وباء كورونا فى كل أنحاء العالم وخلف آثاراً وتداعيات غير مسبوقة إقتصادياً وإجتماعياً والذى أعقبته عدد من المتغيرات والأزمات الدولية والإقليمية لكن الإصرار المصرى على النجاح كان هو كلمة السر فى أن تشهد فترة الرئاسة حصاداً كبيراً من القرارات والفعاليات وحلول للكثير من المشكلات.

وهنا لابد أن نبرز الدور الذى قام به مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وفرق العمل بالمكتب فى مساعدة الدول على الحفاظ فعليا على توافق الآراء طوال مدة الرئاسة على مدى العامين الماضيين حيث ساعد ذلك على مواصلة العمل الجماعي، وتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولى بأننا كدول أطراف بالإتفاقية «متحدون ضد الفساد".

وقد اجتمعت الدول فى شرم الشيخ - ديسمبر ٢٠٢١ ممثلة فى وفود أكثر من ١٥٥ دولة و٢٠٠٠ مشارك، وعُقِدَت فعاليات كثيرة، ٧٥ حدثا جانبيا على هامش المؤتمر، كما تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية التى حضرت المؤتمر.

وفى الواقع، كان لمصر ثلاث أولويات رئيسية خلال رئاستها للدورة.

«الأولى» هى التأكد من استمرار مكافحة الفساد بصورة سليمة وفعالة، حتى أثناء الأزمات، سواء كانت من صنع الإنسان أو صراعات أو أزمات طبيعية.

«الثانية» ..الحفاظ على توافق الآراء وهو ما سمى ب «روح فيينا» ، فاعتمدنا ٨ قرارات فى مجالات مختلفة، وكان القرار الرئيسى هو الإعلان، الذى تولت مصر رعايته، بشأن مكافحة الفساد أثناء الأزمات وأوقات التعافى منها. وكانت هذه هى رؤيتنا على مدى العامين الماضيين.

كما اعتمدنا أيضا قرارات تتعلق بالتعاون بين أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد، وتنفيذ الاتفاقية، والتعاون فى مجال إنفاذ القانون، والوقاية، واسترداد الموجودات، والأهم أيضا

جانب من الحضور بافتتاح الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف بالولايات المتحدة الأمريكية

التثقيف والتوعية العامة، وهما عنصران أساسيان فى عمل المجتمع الدولى من أجل مكافحة الفساد.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدنا مقررات خلال المؤتمر الأول إعتماد استضافة الولايات المتحدة الامريكية للدورة العاشرة والثانى وضع آلية لتقديم مشروع القرارات بمعرفة الدول الأعضاء وذلك قبل شهر من انعقاد المؤتمر وكل ذلك بتوافق الآراء.

الأولوية «الثالثة» هى أن يتم تحقيق إنجازات عملية حقيقية على أرضية التعاون الدولى تسهم فى دعم عمليات مكافحة الفساد، وقد نجحت فى ذلك أيضا رغم كثرة التحديات وكانت أبرز الإنجازات :

- خلال العامين السابقين قمنا بإعداد خطة تنفيذية تمتد لثلاث سنوات لمتابعة الإعلان السياسى الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠٢١ وكان عنوانه « التزامنا المشترك نحو العمل بفاعلية على التصدى للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولى» ، حيث قمنا بتقسيم مواد الإعلان وفقاً لاختصاصات مجموعات العمل على أن يتم إرسال استبيانات طوعية تحث الدول الأطراف على مشاركة التحديات والممارسات الناجحة لتجميعها وعرضها خلال مجموعات العمل وفقاً لكل إختصاص .

وقد انصب تركيز المؤتمر وهيئة المكتب خلال العامين السابقين على مستقبل المرحلة الثانية لآلية استعراض التنفيذ التى شارفت على الانتهاء فى ديسمبر ٢٠٢٣ * وتحديد أوجه الاستعراض القادمة حيث قامت الأمانة الفنية للمؤتمر بإعداد وثيقة تشمل الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الاخرى * بشأن تشغيلها والانتقال الى المرحلة التالية وشملت تلك الوثيقة خبرات مجمعة فى سياق عمليات الانتقال فى آليات الاستعراض لنحو ٦ آليات بداية من انتقالها إلى مرحلة الاستعراض الأولية ، ومتابعة الاستعراض والإصلاحات المؤسسية والدروس المستفادة، وتمت ترجمة تلك الخبرات بحيث

حققت مصر خلال العامين الماضيين نجاحات واضحة ويلمسها الجميع فى تعزيز التعاون الدولى لمكافحة الفساد وسط الظروف الصعبة التى عاشها العالم من وباء وحروب

كان لمصر ثلاث أولويات رئيسية خلال رئاستها للدورة، اولها التأكد من استمرار مكافحة الفساد بصورة سليمة وفعالة، حتى أثناء الأزمات، والثانية الحفاظ على توافق الأراء والثالثة تحقيق انجازات حقيقية تسهم فى دعم مكافحة الفساد

قامت مصر والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مشروع مقرر خلال الدورة العاشرة لمد فترة الاستعراض حتى ديسمبر ٢٠٢٥، وكذا تحديد شكل المرحلة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

- نذكر أيضاً الجهود الحثيثة التى بذلت لوجود بعض الاعتراضات على مشاركة بعض منظمات المجتمع المدنى أثناء الدورة التاسعة، حيث سعت الأمانة الفنية للمؤتمر بالتعاون مع البعثة الدائمة المصرية بفيينا إلى حل تلك المشكلات والتى نطمح إلى التعامل بفعالية معها فى المستقبل.

- تم القيام بإدخال تعديلات على جدول فرق العمل البينية ، حيث تم إضافة عروض تقديمية تحت بند المناقشات المواضيعية تقوم بها الدول باستعراض الممارسات الناجحة و التحديات فى مختلف المجالات، وبالفعل تم إعداد حوالى ١٥ جلسة مواضيعية خلال العامين الماضيين شارك فيها حوالى ٤٥ ممثل من الدول الأطراف و المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدنى وكان هدف تلك الجلسات استعراض الممارسات الناجحة والتحديات فى مختلف المجالات، مما ساهم فى تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف.

ختاماً وبعد نقل مسئولية رئاسة المؤتمر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة أتلانتا لترأس الدورة العاشرة يبرز الإرث الضخم والحصاد الإيجابى للرئاسة المصرية خلال العامين الماضيين والذى تمثل فى الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، بما اشتملت عليه من نجاحات واضحة يلمسها الجميع فى تعزيز التعاون الدولى ومكافحة الفساد وسط الظروف الصعبة التى عاشها العالم من خلال قرارات مدروسة وتركيز استراتيجي، وتستمر مصر فى السعى لقيادة الجهود العالمية فى هذا المجال الذى يعكس التزاماً بالنزاهة وتعزيز التعاون لتحقيق تطلعات مستقبل أكثر استدامة.

* تنقسم المرحلة الأولى من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى دورتين الدورة الأولى تشمل الفصلين الثالث والرابع المعنيين بالتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولى والدورة الثانية تشمل الفصلين الثانى والخامس المعنيين بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات.
* يقصد بآليات الاستعراض آليات عرض جهود الدول بما اشتملت عليه من ممارسات ناجحة وتحديات.

جانب من الحضور بمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - ديسمبر ٢٠٢١

عشر سنوات فى مواجهة الفساد

وكيل أول/ خالد عبد الرحمن

مساعد رئيس هيئة الرقابة الادارية لشئون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى

خلال عام ٢٠١٠ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) تقريراً عن مكافحة الفساد فى مصر، وذلك فى إطار آلية أنشأتها المنظمة عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تُسمى إستراتيجية تنمية ودعم مناخ الأعمال وشملت الآلية مصر بالدراسة كدولة هامة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد أشار التقرير إلى وجود العديد من التحديات فى ملف مكافحة الفساد فى مصر من أهمها عدم وجود خطة شاملة أو إستراتيجية لمواجهة الفساد ، وعدم انتظام تطبيق القانون وإنفاذه فى مجال مكافحة الفساد، وعدم الاهتمام بالتوعية بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته ، وغياب القطاع الخاص أو المجتمع المدنى كشريك أساسى فى مواجهة الفساد خاصة ما يواجه بيئة الأعمال والاستثمار وانتهى التقرير إلى الحاجة إلى تنفيذ عدد من التوصيات :اولها وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مع وضع خطة تنفيذية ونظام لمتابعة التنفيذ والتزام كافة المستويات بالدولة بتلك الإستراتيجية.

الثانية إعادة بناء ثقافة النزاهة فى المجتمع المصرى.

الثالثة وجوب دعم وتقوية وتنشيط الهيئات العاملة فى مجال مكافحة الفساد.

الرابعة تحديد المناطق الأكثر عُرضة للفساد فى القطاع الحكومى.

الخامسة دعم وتطوير الحوار مع المجتمع المدنى والإعلام.

السادسة مراجعة الإطار التشريعى والقانونى وفقاً للمعايير الدولية.

السابعة وضع وتنفيذ سياسات متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية.

وبالنظر لما ورد بالتقرير من تحديات تبين أنها عكست الواقع السائد خلال تلك الفترة قبل عام ٢٠١٠ ، فرغم الجهود المختلفة وتعددها إلا أنها كانت غير منتظمة أو مستقرة لغياب التنسيق الحقيقى وعدم وجود إطار شامل لكافة الأطراف العاملة والمرتبطة بهذا الملف الحيوى والهام.

وما تلى ذلك من أحداث خلال عام ٢٠١١ وما شهدته البلاد بعدها يتذكره القارئ وليس هدف هذا المقال سردها أو تحليل أو مناقشة أسبابها ، وإنما هدف المقال بيان ما تم من تغيير فى توجه الدولة

المصرية لمواجهة الفساد بوضع إطار متكامل يشمل التشريع والمؤسسات والسياسات خلال العشر سنوات الماضية وتحديداً من بداية عام ٢٠١٤ والذى تميز بإصدار دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ وإصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك دون محاولة حصر ما تم من جهود وإنما الاكتفاء بالأطر والسياسات العامة والتى توضح الأساس الذى تم بناؤه والذى أيضاً وبدون شك يتطلب الإصرار على الاستمرار وتواصل الجهود حتى نبلغ طموحاتنا العالية فى هذا المجال.

أولا : صدور دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤

صدر دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ والذى أفرد فى الباب الخامس منه الخاص بنظام الحكم فصلاً عن «المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية» وأشار فى المادة رقم ٢١٥ إلى أهم الأجهزة الرقابية وهى البنك المركزى وحدد اختصاصه بمراقبة أداء الجهاز المصرفى ، والهيئة العامة للرقابة المالية والمختصة بالرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ، والجهاز المركزى للمحاسبات ويتولى الرقابة على أموال الدولة ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومراجعة حساباتها الختامية ، وهيئة الرقابة الإدارية ولم يتضمن الدستور النص على اختصاص الرقابة الإدارية فى الدستور لشمول الاختصاص وعمومه فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

وأكد الدستور على الاستقلال الفنى والمالى والإدارى للهيئات الرقابية بما يكفل لها الحياد والاستقلال والحماية اللازمة لأعضائها ، وبيّن طرق تعيين رؤسائها ومدة التعيين، وأسلوب تقديم الهيئات تقارير سنوية لرئيس الجمهورية ومجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء كما تضمن كذلك القيام بإبلاغ سلطات التحقيق المختصة بما تكشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات أو جرائم.

ويُعد أهم ما ورد بالدستور فى مجال مكافحة الفساد هو نص المادة ٢١٨ «تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك.

وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون».

وغنى عن الذكر أن المادة شملت علاجاً لعدد من التحديات المُشار إليها بالمقدمة فى تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ثانياً : إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد واللجنة الفرعية التنسيقية

خلال عام ٢٠١٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد وعقب صدور الدستور المصرى عام ٢٠١٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل أحكام القرار الأول وأصبحت اللجنة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء

استندت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على رؤية واضحة وهى "مجتمع يكافح الفساد ويستعيد ثقافة الشفافية والنزاهة والعدل والولاء بدعم من أجهزة إدارية فعالة". وتم وضع أهداف الإستراتيجية ورسم خطة تنفيذية متكاملة تحددت بها سياسات تنفيذ الأهداف والمسئولين عن التنفيذ والمدى الزمنى وأسلوب المتابعة

وانتقلت أمانتها الفنية إلى هيئة الرقابة الإدارية، وتختص اللجنة «بتفعيل الإنفاذ الفعلى لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى ، وصياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها فى المحافل الدولية وإجراء تقييم دولى للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه.

ويرأس اللجنة السيد رئيس مجلس الوزراء وتضم فى عضويتها وزير التنمية المحلية والإدارية ، ووزير العدل ، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة النيابة الإدارية وممثلين عن وزارات الداخلية والخارجية والمخابرات العامة والنيابة العامة ، والجهاز المركزى للمحاسبات ووحدة مكافحة غسل الأموال.

كما صدر فى نفس العام ٢٠١٤ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٢ بإنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية برئاسة رئيس هيئة الرقابة الإدارية وعضوية ممثلين عن كافة الجهات المعنية وتختص اللجنة الفرعية بإعداد الدراسات اللازمة لوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ووضع الآليات اللازمة للتنسيق بين الأجهزة الرقابية بالدولة لتبادل المعلومات والخبرات بينها واقتراح أنسب الحلول للقضاء على مظاهر الفساد ووضع التوصيات لنشر ثقافة النزاهة والشفافية بالمجتمع.

وقد كان تفعيل عمل تلك اللجان أثره فى وضع أول إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

ثالثاً : إصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تم إصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى عام ٢٠١٤ وتحددت مدة ٤ سنوات حتى عام ٢٠١٨ لتنفيذ النسخة الأولى منها وسبق إعداد هذه الاستراتيجية دراسة شاملة عن ظاهرة الفساد فى مصر وأنواعه ومراجعة لأهم الدراسات التى تمت حول الظاهرة سواء داخلياً أو خارجياً وطرق القياس المختلفة وأسباب الظاهرة فى مصر سواء الإقتصادية أو الإدارية أو الإجتماعية وتم إجراء تحليل إستراتيجى رباعى SWOT ANALYSIS اشتمل على نقاط القوة والضعف وبيان الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة فى البيئة المحيطة.

واستندت الإستراتيجية على رؤية واضحة وهى «مجتمع يكافح

الفساد ويستعيد ثقافة الشفافية والنزاهة والعدل والولاء بدعم من أجهزة إدارية فعالة».

وتم وضع أهداف الإستراتيجية ورسم خطة تنفيذية متكاملة تحددت بها سياسات تنفيذ الأهداف والمسئولين عن التنفيذ والمدى الزمنى وأسلوب المتابعة، وكذا مؤشرات قياس الأداء.

وقد صدر فى نهاية فترة العمل بالإستراتيجية تقرير متابعة التنفيذ النهائى تضمن ما أمكن تحقيقه من الأهداف ونسب التنفيذ وأهم التحديات التى برزت خلال الفترة وقد تم نشر تقرير المتابعة إعلامياً.

وتوالت مراحل الإستراتيجية بصدور المرحلة الثانية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ثم المرحلة الثالثة والحالية من الإستراتجية ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠ وتميزت المرحلة الأخيرة بالمشاركة الفعالة من المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى وضع أهداف الإستراتيجية والتى تم تحديدها بدقة فى خمسة مسارات إستراتيجية وهى المسار الإدارى، والمسار التشريعى والقضائى، ومسار جهات مكافحة الفساد، والمسار التوعوى والتشاركى وأخيراً مسار التعاون الإقليمى والدولى.

وقد استندت منهجية الإعداد للمرحلة الحالية من الإستراتيجية على نتائج تنفيذ المرحلة الثانية وما ورد به من نجاحات وإنجازات يمكن البناء عليها ومواجهة التحديات ودراسة سبل علاجها ومواجهتها بشكل فعّال وعلى أساس منهج علمى تطبيقى.

كما تطورت وسائل المتابعة حيث تم ميكنة آلية المتابعة بشكل متكامل يتيح المتابعة لحظياً لمستوى تنفيذ الأهداف ويسهل عملية الرصد وبيان التحديات أو مشاكل التنفيذ مع تدريب المنسقين فى كافة الجهات المعنية بالتنفيذ بشكل دورى بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وقد بلغت نسبة تنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية ٨٦٪ من المستهدف تنفيذه وتم نشر تقارير متابعة تنفيذ الإستراتيجية بوسائل الإعلام المختلفة وعلى موقع هيئة الرقابة الإدارية كخطوة هامة فى مجال إتاحة البيانات والمعلومات لجميع فئات المجتمع.

رابعاً : بدء خطوات جادة لبناء الثقافة المجتمعية وتشكيل الوعى حول مفاهيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل الوقاية والمكافحة

فقد تبنت هيئة الرقابة الإدارية منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ خطوات جادة فى هذا المجال من خلال إعدادها وترويجها لحملات إعلامية مستمرة حتى الآن كسلسلة من الرسائل الإعلانية التى تحمل أفكاراً جادة لمواجهة الفساد وتكوّن اتصالا تسويقياً اجتماعياً متكاملاً وذلك بالاستعانة بكبار المتخصصين والخبراء فى المجال الإعلامى والإجتماعى وشارك بالحملة رموز الفن والإعلام المصريين وكانت أولها بعنوان «مصر أقوى من الفساد» وتلتها حملات «إبدأ بنفسك» ، «المرايا» ، «إعرف حقك» ، و«يا ترى مين الكسبان» وكلها بهدف توجيه الانتباه إلى دور كل المجتمع فى مواجهة المظاهر السلبية والممارسات الخاطئة والفاسدة.

كما كان لإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دور هام فى بدء تأصيل توجه الوعى الجمعى لمواجهة ظاهرة الفساد والتوعية بآثاره السلبية ومخاطره وبيان سبل الوقاية والمنع منذ إنشائها عام ٢٠١٨ حيث قامت الأكاديمية بتدريب أكثر من ٨٠ ألف متدرب فى مجالات الحوكمة والوقاية من الفساد من كافة الفئات بالمجتمع ، فبالإضافة إلى العاملين بالقطاع الحكومى نالت منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فرصة

بدأت الدولة خطوات جادة لبناء الثقافة المجتمعية وتشكيل الوعى حول مفاهيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل الوقاية والمكافحة: وتبنت هيئة الرقابة الإدارية حملات إعلانية كسلسلة من الرسائل الإعلانية التى تحمل أفكاراً جادة لمواجهة الفساد وشارك بالحملة رموز الفن والإعلام المصريين

كبيرة وجادة من التدريب ، كما أن تنوع فئات المتدربين أظهر إهتماماً خاصاً بالشباب والمرأة والقادرين بإختلاف.

وتنوعت أنشطة الأكاديمية بين عقد ندوات ثقافية وورش عمل وحلقات نقاشية شملت العديد من الأطراف المعنية بملف الوقاية من الفساد وتشارك الأكاديمية منذ عامين بمعرض القاهرة الدولى للكتاب حيث يتم توزيع وعرض الإصدارات المختلفة ومنها الإصدار الثقافى المتميز «ضمير الوطن» وهى أول إصدار نوعى متخصص فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

وبالتنسيق مع وزارتى التربية والتعليم ، والتعليم العالى فى هذا المجال تم إعداد مناهج دراسية تناسب مختلف المراحل التعليمية لبناء الوعى لأجيال النشء والشباب المصرى حتى ينشأ مزوداً بالمعرفة الكافية والمعلومات المطلوبة فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

كما قامت وزارة المالية منذ سنوات بإطلاق ونشر «موازنة المواطن» تضمنت نشر الموازنة العامة للدولة وتتضمن إيرادات ومصروفات الدولة ، وكذلك فعلت وزارة التخطيط بإطلاق ونشر «خطة المواطن» على الموقع الإلكترونى للوزارة للتوعية بأوجه الإنفاق العام بالدولة.

وقامت أغلب الجهات الحكومية وخاصة التى تقدم خدمات عامة بإنشاء مواقع الكترونية تتيح بها معلومات وبيانات مختلفة عن أنشطتها والخدمات التى تقدمها وذلك تطبيقاً لمبدأى الشفافية وإتاحة المعلومات لزيادة الوعى المجتمعى بأدوار وأنشطة تلك الجهات.

كما تم التنسيق مع المؤسسات الدينية الأزهر الشريف ، ووزارة الأوقاف ،والكنيسة المصرية لتقديم خطاباً دينياً فى مختلف المناسبات تحث فيه على ما أشارت إليه الأديان للبُعد عن الفساد وأوجه الإنحراف وبث الوازع الدينى لدى المواطنين.

ويمكن القول أن الخطوات التى تمت فى بناء الوعى المجتمعى وتكوين ثقافة واعية للوقاية من الفساد ومواجهته هى خطوات أساسية وبداية على هذا الطريق المستمر الذى يحتاج جهد وعمل ونشاط متواصل ودءوب حيث أن مهمة تشكيل الثقافة المجتمعية هى من أكثر التحديات التى تحتاج إلى تدرج وإصرار على الاستمرار وهو ما عزمت عليه الدولة المصرية بكافة مؤسساتها.

خامساً : التفاعل الإقليمى والدولى وتطبيق المعايير الدولية وتبادل الخبرات

خلال السنوات الأخيرة شهد التفاعل الإقليمى والدولى للمؤسسات المصرية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته تطوراً غير مسبوق على كافة المستويات وسنشير إلى أبرز ما تم فى هذا الصدد حيث أن حصر كافة الجهود يحتاج إلى عدة مقالات مجتمعة فقد صادقت مصر من قبل على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وتلى ذلك انضمام مصر إلى الاتفاقية الإفريقية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ومؤخراً انضمت مصر لإتفاقية الدول الإسلامية لمكافحة الفساد.

وخلال عامى ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ تم تنفيذ التزامات مصر تجاه الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد حيث تم المراجعة خلال عام ٢٠١٥ لفصلى التجريم والتعاون الدولى من الإتفاقية ، وخلال عام ٢٠٢٠ تم مراجعة فصلى الوقاية من الفساد واسترداد الموجودات وتم نشر تقريرى المراجعة على موقع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

خلال عام ٢٠١٩ قامت هيئة الرقابة الإدارية بتنظيم المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ بحضور السيد رئيس الجمهورية وشارك فى المنتدى وزراء العدل والداخلية ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وأجهزة المحاسبات والكسب غير المشروع ومكافحة غسل الأموال فى الدول الإفريقية وبلغ الحضور أكثر من ٢٠٠ مسئول إفريقى رفيع المستوى واستهدف المؤتمر تشجيع الدول الإفريقية على تبنى سياسات وخطط عمل وبرامج تؤدى إلى الوقاية من الفساد وتبادل المعرفة والخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات بين دول القارة.

وخلال ذات الفترة انضمت العديد من الهيئات الرقابية إلى مجموعات دولية وإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات فى مجال مكافحة الفساد ومنها انضمام هيئة الرقابة الإدارية والنيابة العامة ووحدة مكافحة غسل الأموال للشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون وهيئات مكافحة الفساد GLOBE.

كما انضمت هيئة الرقابة الإدارية لشبكة سلطات منع الفساد NETWORK OF CORRUPTION PREVENTION AUTHORITIES.

كما تعددت مذكرات التفاهم التى أُبرمت بين هيئة الرقابة الإدارية والهيئات الرقابية الوطنية ونظرائها الإقليميين والدوليين ومنها توقيع الجهاز المركزى للمحاسبات مذكرات تفاهم مع النظراء فى دولتى السعودية والكويت كما قامت هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من النظراء فى عدة دول منها السعودية، الأردن، بلغاريا، فرنسا، ماليزيا.

كما ترأست مصر الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمدة عامين وعقدت الدورة بمدينة شرم الشيخ خلال عام ٢٠٢١ وصدر عنها العديد من القرارات من أهمها تلك المتعلقة بمكافحة الفساد خلال فترات الأزمات والطوارئ نتيجة لما عانى منه العالم خلال جائحة كورونا.

كما ترأست هيئة الرقابة الإدارية أيضاً اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية لثلاثة أعوام تبدأ من عام ٢٠٢٢.

وفى مجال مكافحة غسل الأموال تشارك مصر ضمن آليات مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إيجمونت لوحدة التحريات المالية وخلال عام ٢٠٢١ تم تنفيذ مصر لآلية التقييم المتبادل حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية.

وفى شهر ديسمبر ٢٠١٨ وضع إعلان السيد رئيس الجمهورية عن تفعيل نشاط الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وقدم سيادته مبادرة تدريب لعدد ٢٥٠ كادر إفريقى من العاملين فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وقد تم تنفيذ ذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢١، وبعرض التقرير النهائى عقب التنفيذ على السيد رئيس الجمهورية قرر استمرار المبادرة التدريبية لعدد ١٨٠ كادر إفريقى خلال ثلاث سنوات وتم تدريب عدد ٦٠ كادر إفريقى حتى تاريخه وجارى استكمال أعمال التنفيذ للمبادرة.

كما خضعت مصر لتقييم آلية مراجعة النظراء الإفريقية وصدر تقرير الآلية بالإشادة بالسياسات المصرية فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد وبالإرادة السياسية الواضحة فى هذا المجال ومجالات التنمية المستدامة وقد وقعت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد مذكرة تفاهم مع آلية مراجعة النظراء الإفريقية لتبادل الخبرات والمعارف فى مجالات المراجعة المختلفة ولتؤكد دور الأكاديمية فى تأهيل مختلف الكوادر الإفريقية فى مجالات الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته.

وتعددت الفاعليات المتبادلة للتدريب بين هيئة الرقابة وجهات إنفاذ القانون المصرية العاملة فى مجال مكافحة الفساد والمنظمات الدولية والنظراء الدوليين سواء فى داخل الجمهورية أو بالخارج ، ومنها قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتنظيم دورات تدريبية بالإشتراك مع مكتب الأمم المتحدة ضد الجريمة والمخدرات لتدريب الخبراء الحكوميين من مختلف دول العالم على آليات المراجعة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد أشاد الحضور بإمكانيات الأكاديمية وبالمستوى المتقدم للمنهج التدريبى.

الطريق ما زال طويلا والعمل مستمراً؛ كل ما تم الإشارة إليه فى هذا المقال يوضح التغيير الجذرى الذى حدث فى الدولة المصرية خلال العشر سنوات الماضية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته حيث تشكل إطار إستراتيجى شامل سواء تشريعياً أو مؤسسياً يتم العمل من خلاله بخطوات ثابتة وحثيثة نحو الهدف المنشود وهو الحد من ظاهرة الفساد لأقصى مدى وفتح الباب لآفاق مستقبل مضئ يعيد لمصر ريادتها وقيادتها فى هذا المجال وغيره من المجالات، وبالطبع من أهم المحفزات على ما تم تنفيذه هو الإرادة السياسية الواضحة لمواجهة ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى مواجهة فعالة من خلال الحرص على تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة وتشجيع المبادرات والمشاركة تحقيقاً للهدف الرئيسى وهو دفع عجلة التنمية المستدامة فى كل المجالات بالدولة المصرية ، والطريق مازال طويلاً والعمل ما زال مستمراً فما تحقق ما هو إلا البداية الصحيحة إلا أن طموحاتنا فى هذا المجال ليس لها حدود حتى يتم بإذن الله الوصول إلى الوضع الأمثل للتصدى لكافة مظاهر الفساد على الوجه الذى يليق بمكانة الدولة المصرية وقدر الشعب المصرى العظيم

"مصر أقوى من الفساد" وتلتها حملات "إبدأ بنفسك" ، "المرايا" ، "إعرف حقك" ، و"يا ترى مين الكسبان" كلها حملات اعلانية تبنتها الرقابة الإدارية بهدف توجيه الانتباه إلى دور كل المجتمع فى مواجهة المظاهر السلبية والممارسات الخاطئة والفاسدة.

نحو عالم مُتحِّد لمكافحة الفساد

«جهود هيئة الرقابة الإدراية» خلال فترة انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الـ («UNCAC»)

وكيل أول . د/ محمد سلامة
رئيس التحرير

يُعد مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذى يعقد كل عامين، هو ركيزة الفاعليات الدولية التى تجمع ممثلى الدول الأطراف فى الاتفاقية إلى جانب أطراف أخرى كالمنظمات الغير حكومية والجمعيات الأهلية والمراكز البحثية وغيرها من جهات متعددة التى تمثل دوائر الاهتمام بالتصدى للفساد ومكافحته، وذلك تطبيقاً لنص المادة ٦٣ من الاتفاقية بإقرار مؤتمر الدول الأطراف لتحسين القدرة والتعاون بين الدول لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى الاتفاقية وتعزيز تنفيذها واستعراض الجهود المبذولة فى هذا الشأن حيث عقدت ثمانى دورات منها بدءاً من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٢١، وتجدر الإشارة إلى عقد أربعة مؤتمرات منها فى عدد ٤ دول عربية شقيقة فانعقدت الدورة الأولى بمدينة عمّان بالأردن والدورة الثانية فى جزيرة بالى بإندونيسيا فى عام ٢٠٠٨ - وبمرور عام واحد ووفقاً لمُقرر المؤتمر ١/٢ - انعقدت الدورة الثالثة فى الدوحة بدولة قطر فى عام ٢٠٠٩، وعقدت الدورة الرابعة للمؤتمر فى مراكش بالمغرب فى العام ٢٠١١، والدورة الخامسة فى بنما فى عام ٢٠١٣ والدورة السادسة فى مدينة بطرسبرج بالاتحاد الروسى فى عام ٢٠١٥، وعقدت الدورة السابعة للمؤتمر بفيينا فى نوفمبر ٢٠١٧ والدورة الثامنة للمؤتمر فى مدينة أبو ظبى بالأمارات العربية المتحدة فى ديسمبر من العام ٢٠١٩ والتى انتهت فى عام ٢٠٢١.

تنظيم استثنائى لإطلاق أعمال الدورة التاسعة

أعقب صدور اعتماد الإعلان السياسى الخاص بـ "الالتزام المشترك للعمل بفاعلية للتصدى للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية لمنع الفساد وتعزيز التعاون الدولي"، الصادر من خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة فى يونيو٢٠٢١، تنظيم الدورة التاسعة للدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى شهر ديسمبر من ذات العام وعلى مدى خمسة أيام فى الفترة من ١٢/١٣ وحتى ١٢/١٧ بمدينة شرم الشيخ، حيث شارك فى الدورة أكثر من ٢١٣٠ ممثلاً لأكثر من ١٥٠ دولة سواء بحضور الوفود أو افتراضياً، وبمشاركة ٥ رؤساء دول ألقوا كلماتهم من خلال تقنيات الاتصال عن بُعد و٥٠ وزيراً، منهم ٣٠ قد حضروا بذواتهم،٣٠ رئيس هيئة من هيئات مكافحة الفساد، إلى جانب تمثيل أكثر من ٥٧٠ منظمة مجتمع مدنى دولية لديها صفة الاستشارية بالأمم المتحدة وجمعية أهلية ومركزا بحثياً.

وقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالإجراءات التنظيمية للمؤتمر واتضح ذلك من خلال حضور السيد رئيس الوزراء وما تضمنته كلمة سيادته حول الجهود المصرية لتنفيذ خطط التنمية والتصدى للفساد وفى حضور عدد من الوزراء والمحافظين ورؤساء الأجهزة والهيئات، حيث تم الإعلان خلال الجلسة الافتتاحية عن استلام وتولى مصر رئاسة الدورة التاسعة للمؤتمر من دولة الإمارات العربية الشقيقة الذى تضمن وفقاً لجدول الأعمال العديد من الجلسات الهامة الخاصة بالمناقشات العامة واستعراض تنفيذ الاتفاقية واستخدام المساعدات التقنية ومنع الفساد واسترداد الموجودات وغيرها من الموضوعات الهامة محل الاهتمام وحتى ختام المؤتمر بصدور إعلان شرم الشيخ المعنى بمواجهة المخاطر المتزايدة للفساد ممثلة فى الإنفاق الاقتصادى والإغاثة الصحية، والدعوات للدول الأعضاء بجمع أفضل الممارسات والتحديات، بهدف تطوير دلائل إرشادية لتعزيز التعاون لمنع الفساد وتحديده والتحقيق فيه وملاحقته فى أوقات الطوارئ وفى أثناء الاستجابة والتعافى من الأزمات وقد اتضح أثناء انعقاد المؤتمر القدرات التنظيمية المميزة من الجانب المصرى وبالتعاون مع الشركاء من مختلف الجهات والمؤسسات المتمثلة فى جهود مسئولى المكتب المعنى بمكافحة المخدرات والجريمة حيث شهد الحضور بنجاح المؤتمر آملين فى تنفيذ مشروعات قراراته و مُخرجاته كأدوات داعمة لقدرات الدول الأعضاء للتصدى للفساد وبما يعظم التعاون الدولى فيما بينهم.

جهود هيئة الرقابة الإدارية أثناء انعقاد الدورة التاسعة

خلال الفترة من ١٣-١٧ يونيو ٢٠٢٢ افتتح السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية، بصفته رئيس الدورة التاسعة للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة الثالثة عشر

مقر الأمم المتحدة (فيينا - النمسا)

فى الدورة التاسعة للدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ ٢٠٢١ شارك أكثر من ٢١٣٠ ممثلاً لأكثر من ١٥٠ دولة سواء بحضور الوفود أو افتراضياً، و ٥ رؤساء دول ألقوا كلماتهم من خلال تقنيات الاتصال عن بُعد و٥٠ وزيراً، منهم ٣٠ قد حضروا بذواتهم،٣٠ رئيس هيئة من هيئات مكافحة الفساد، إلى جانب تمثيل أكثر من ٥٧٠ منظمة مجتمع مدنى دولية لديها صفة الاستشارية بالأمم المتحدة وجمعية أهلية ومركزا بحثياً.

كلمة رئيس هيئة الرقابة الإدارية كرئيس الوفد المصرى لمؤتمر الدورة التاسعة للدول الأطراف باتفاقية («UNCAC»)

لفريق استعراض آلية التنفيذ والدورة الثالثة عشر للفريق العامل الحكومى مفتوح العضوية المعنى بمنع الفساد المنعقدتين بفيينا، حيث تتضمن الفاعليات اجتماع هيئة المكتب، اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته، وعلى مدار خمسة أيام تم مناقشة آلية تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كما تم استعراض نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولى إلى جانب المشاركة فى حلقات النقاش واستعراض تجارب الدول فى مجالات التجريم وإنفاذ القانون ومناقشة دعم التعاون الإقليمى بين الدول والتشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

وقد استعرضت مصر جهودها خلال المشاركة فى مجال آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، ومنها العمل على تعزيز أوجه التآزر مع أمانات المنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة، حيث ساهمت فى السعى لإنشاء آلية ذات طابع فنى لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وانتهت إلى إعداد ثلاث مشروعات قرارات وتم عرضهم على مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد فى دورته الرابعة بالرياض كما أ بدت مصر دعمها لآلية الاستعراض العربية من خلال سعيها لتنظيم دورات تدريبية وورش عمل بمقر الأكاديمية الوطنية لمُكافحة الفساد والعمل على إعداد تقرير الامتثال لاتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع الفساد ومكافحته والإعداد لاستقبال مهمة التقييم التابعة للمجلس الاستشارى لمنع الفساد بالاتحاد الإفريقى كما قام الوفد المصرى بعقد لقاءات ثنائية مع عدد من وفود الدول المشاركة دعماً للتعاون فى مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته وانتهت أعمال الجلسة الختامية باعتماد تقريرى فريق استعراض آلية التنفيذ والفريق العامل الحكومى مفتوح العضوية المعنى بمنع الفساد فى دورتهما الثالثة عشر.خلال الفترة من ٥ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٢٢، شاركت هيئة الرقابة الإدارية باجتماع مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الإنجازات المحققة لتنفيذ التزامات الإعلان السياسى المعتمد فى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد ويتضمن الإعلان السياسى تعهد الدول على مكافحة الفساد من خلال عدة محاور رئيسية خاصة بالتدابير الوقائية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الموجودات، المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، مكافحة الفساد باعتبارها أحد مقومات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، النهوض بخطة وإطار استشرافيين لمكافحة الفساد، وخلال مؤتمر الدول الأطراف الدورة التاسعة بشرم الشيخ صدر قرار المؤتمر بمتابعة جهود الدول فى تنفيذ بنود الإعلان.

رغم انقضاء الدورة التاسعة للدول الأطراف فى الاتفاقية وتسليم رئاسة الدورة العاشرة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن جهود هيئة الرقابة الإدارية مستمرة على كافة المستويات، من خلال استمرار إجراءات مكافحة الفساد ومنعه على المستوى الوطنى واستكمال الدور التثقيفى والتوعوى لكافة فئات المجتمع من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد،

خلال الفترة من ٧ إلى ١١ نوفمبر بفيينا، ترأس الوزير عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أعمال اجتماعات مجموعات عمل الاتفاقية والمعنية باسترداد الموجودات وتعزيز التعاون الدولى واستعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية. وعلى مدار خمسة أيام، ناقشت مجموعات العمل آلية تعزيز التعاون الدولى وتبادل المعلومات والخبرات المكتسبة والجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية ومناقشة الممارسات الناجحة وتحديات تنفيذ إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الأزمات والطوارئ والتعافى منها. وتضمنت الجلسات

اجتماع الخبراء الدوليين المعنيين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمقر الأكاديمية لبحث تنفيذ إعلان شرم الشيخ

قيام هيئة الرقابة الإدارية باستعراض أهمية وأسباب تبنى مصر إعلان شرم الشيخ لكونه القرار الأول من نوعه الذى يتناول التعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد خلال الأزمات بصفتها قضية تتسم بالاستمرارية.

وتم عرض الجهود الوطنية فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد فى مواجهة تداعيات كوفيد ١٩ وبرنامج الحماية الاجتماعية التى تبنتها الدولة المصرية، كما تم استعراض جهود مصر فى التعاون الدولى غير الرسمى مع أجهزة مكافحة الفساد حول العالم للتصدى للفساد العابر للحدود، وشارك مصر فى استعراض جهودها فى تنفيذ إعلان شرم الشيخ وفود الولايات المتحدة واستراليا والبرازيل وايطاليا ورومانيا والبنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى جانب عقد لقاءات جانبية مع بعض رؤساء ومسئولى أجهزة مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ببعض الدول والجهات الدولية المعنية المشاركة بالمؤتمر ومناقشة أولويات مكافحة الفساد للحد من مخاطره وانتهت أعمال الجلسة الختامية باعتماد تقارير مجموعات العمل المختلفة.

وفى ذات الإطار واستمراراً للجهود المصرية أثناء رئاستها للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وخلال يومى ١٢ ، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢، عقدت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، اجتماعًا دوليًا للخبراء الدوليين المعنيين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لبحث تنفيذ إعلان شرم الشيخ حول مكافحة الفساد فى أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافى منها، بحضور السيد الوزير عمرو عادل، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، السيدة بريدجيت ستروبل شو، رئيس الفرع المعنى بالفساد والجرائم الاقتصادية لدى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وممثلى ٣٠ دولة مشاركة والعديد من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين.

وقد تزامنت تلك الجهود الحثيثة والمتواصلة مع إطلاق هيئة الرقابة الإدارية المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية لدعم مرحلة جديدة تهدف للوصول إلى مجتمع يدرك مخاطر الفساد ويرفضه ويعلى قيم النزاهة والشفافية حيث نظمت الهيئة فاعلية كبرى بمناسبة هذا الحدث بتشريف السيد رئيس مجلس الوزراء وعدد من كبار رجال الدولة من بينهم رئيس مجلس الشيوخ ولفيف من السادة الوزراء وأعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته بالإضافة إلى ممثلى بعض المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وعدد من سفراء بعض الدول العربية والأجنبية.

خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ يونيو، ترأس رئيس هيئة الرقابة، أعمال اجتماعات مجموعات عمل الاتفاقية الأممية والمعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية ومنع الفساد وعلى مدار خمسة أيام ناقشت مجموعات العمل التقدم المحرز فى استعراض تنفيذ الاتفاقية وكذا مستقبل المرحلة الثانية من آلية الاستعراض، ومتابعة ما تم تنفيذه من الإعلان السياسى فى مجال تعزيز نزاهة الأعمال التجارية، وأبرز الممارسات الناجحة فى مجالات منع ومكافحة الفساد من قبل الهيئات المختصة. تضمنت الجلسات استعراض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فى التقييم الدورى لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد من خلال عرض الجهود

تحقيقاً لأهداف النسخة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تواصل الرقابة الادارية جهودها على المستويين الإقليمى والدولى من خلال تعزيز أوجه التعاون مع الدول المختلفة وتبادل الخبرات من خلال عرض الممارسات الناجحة لمواجهة الفساد فى سبيل تحقيق مبدأ "متحدون فى مواجهة الفساد"

رئيس هيئة الرقابة يرأس أعمال اجتماعات مجموعات عمل الاتفاقية الأممية والمعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية ومنع الفساد

الوطنية لمصر وعدد من الدول المشاركة مثل إيطاليا وكوريا ومولدوفا إلى جانب عقد عدد من اللقاءات الجانبية مع بعض رؤساء ومسئولى أجهزة مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ببعض الدول والجهات الدولية وتم مناقشة تعزيز أوجه التعاون المشترك، وانتهت أعمال الجلسة الختامية باعتماد تقارير مجموعات العمل المختلفة.

شكر موصول للشركاء الداعمين

مما لا شك فيه أن النجاحات التى تتحقق فى كافة المجالات وخصوصاً مجالى التعاون الإقليمى والدولى تتطلب وجود شراكات قادرة وفاعلة وداعمة، بل إن حجم هذه المشاركة والدعم يزداد بما يتناسب مع حجم الجهود المبذولة وجديتها وهو الأمر الذى ترسخ من خلال التعاون البناء بين الرئاسة المصرية للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد مع مكتب مكافحة المخدرات والجريمة بفيينا وممثليه بمكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى رأسهم د/ غادة والى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ومدير مقر المنظمة الدولية (UNODC) بفيينا، مما يستوجب الشكر على هذا التفاعل البناء وكذلك السفير/ محمد الملا سفير مصر بدولة النمسا والمندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة فى فيينا من خلال الدور الذى تؤديه البعثة الدبلوماسية المصرية فى دولة النمسا وتحقيق التواصل الدائم مع مكتب مكافحة المخدرات والجريمة ومع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)، ومن خلال الإعداد والمشاركة ضمن الفريق المصرى فى الاجتماعات الدولية المعنية بمكافحة الفساد ومنعه وبما يؤكد على إرساء مبدأى التجاوب والمشاركة لتحقيق مبدأى الكفاءة والفاعلية تنفيذاً للهدف الخامس من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى نسختها الثالثة والمتضمن "تعاون دولى وإقليمى فعال فى مكافحة الفساد"

تسليم رئاسة المؤتمر واستمرار الجهود

وبرغم انقضاء الدورة التاسعة للدول الأطراف فى الاتفاقية وتسليم رئاسة الدورة العاشرة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن جهود هيئة الرقابة الإدارية مستمرة على كافة المستويات، من خلال استمرار إجراءات مكافحة الفساد ومنعه على المستوى الوطنى واستكمال الدور التثقيفى والتوعوى لكافة فئات المجتمع من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، تحقيقاً لأهداف النسخة الثالثة من الإستراتيجية واستمراراً للجهود على المستويين الإقليمى والدولى من خلال تعزيز أوجه التعاون مع الدول المختلفة وتبادل الخبرات من خلال عرض الممارسات الناجحة لمواجهة الفساد وأسلوب التصدى للتحديات المختلفة فى سبيل تحقيق مبدأ "متحدون فى مواجهة الفساد".

حفل الافتتاح الرسمى للمؤتمر الرفيع المستوى المعنى بمكافحة الفساد فى أفريقيا- فبراير ٢٠٢٣

المكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع بمالى

مكافحة الفساد برؤية وطنية

د. موميني غيندو *

رئيس للمكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع بمالى

إن مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع تعد معركة طويلة الأمد. وقد أنشئ المكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع فى ٢٣ سبتمبر ٢٠١٥، وهو المؤسسة الوطنية المنوط بها مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع فى مالي.
ويتولى المكتب مسئولية تنفيذ القانون الخاص بمنع ومكافحة الإثراء غير المشروع فى مالي. وبصورة أوضح تنحصر مهمته فى تنفيذ كل إجراءات المنع والرقابة والمكافحة ضد الإثراء غير المشروع على المستويات المحلية والفرعية والإقليمية والدولية.

وتتجسد مهمة المكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع فى خمسة وظائف أساسية

- الاولى هى المنع من خلال المعلومات والتوعية
- الثانية التعاون والعمل الجماعى بين الفاعلين المحليين والدوليين المشتركين فى مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع؛-
الثالثة الإسهام فى المنع أو الردع من خلال نقل ملفات التحقيق إلى العدالة
الرابعة الدراسات المزودة بالتوصيات
الخامسة التعامل مع الإعلان عن الأموال

- ويستند المكتب إلى جهاز جماعى مكون اثنى عشر عضوا ، ستة ممثلين للدولة وستة ممثلين للمجتمع المدنى بالمعنى الواسع. ومدة ولايتهم أربع سنوات قابلة للتجديد تجديدا نصفيا.
- ويكون تعيين أعضاء المجلس كالآتي:
- ثلاثة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية؛
- كادر من الإدارات المالية يعينه الوزير المسئول عن الماليات؛
- ضابطان من الشرطة القضائية أحدهما من الجندرمة (الدرك) ، والثانى من الشرطة يعينهما الوزير المسئول عن العدل باقتراح من الوزير المسئول عن الأمن؛
- محاور تعينه السلطة العليا للاتصالات؛
- متخصص فى العقود الحكومية تعينه سلطة تنظيم العقود الحكومية؛
- ممثل للقطاع الخاص يعينه المجلس الوطنى للدولة؛
- خبير محاسبة تعينه نقابة المحاسبين؛
- ممثل للمنظمات غير الحكومية مسئول عن الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد يعينه المجلس الوطنى للمجتمع المدني؛
- ممثل للمدافعين عن حقوق الإنسان تعينه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

يتخذ مجلس المكتب كافة الإجراءات المتعلقة بأعمال مكافحة الإثراء غير المشروع.

وينقسم هذا المجلس إلى ٤ محاور للعمل:

- محور المنع والإعلان عن الأموال؛
- محور التحقيقات؛
- محور التعاون؛
- محور الدراسات والتوصيات.

وتساند الأجهزة الفنية بالمكتب هذه الأقطاب التى تخضع لسلطة الأمين العام.

ومنذ أن بدأ العمل فى ٢٠١٧ ويرأس المكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع الدكتور مومونى جيندو، صاحب الخبرات الطويلة فى العمل القانونى والرقابى.

وقد حقق المكتب المركزى لمكافحة الإثراء غير المشروع كافة الأعمال الموكلة إليه فى الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٢ وحتى الحادى والثلاثين من ديسمبر ٢٠٢٢.

حيث قاد المكتب ٢٣ من أنشطة التوعية عبر الأراضى المالية. وخاطبت هذه الأنشطة، وبصفة مباشرة، ٢٠٦٣ شخصا منهم عدد كبير من النساء والأطفال ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما.

كما عزز المكتب المركزى من شراكته مع المجتمع المدنى فى مالي. وترجمت هذه الشراكة إلى تضافر الأنشطة مع الكثير من المنظمات ومنها الطوائف الدينية (مسلمة ومسيحية) لضمان منع الإثراء غير المشروع من منطلق ديني،

ونظم العديد من الفعاليات مع قاعدة التنظيمات النقابية لمحاربة الفساد، من أجل تعزيز الأخلاقيات وآداب المهنة على مستوى قطاعات الإدارة. وتتكون هذه القاعدة النقابية من ٣ مراكز نقابية و٦ نقابات.

ويقوم المكتب المركزى لمحاربة الإثراء غير المشروع باستخدام إقرارات الذمة المالية المودعة لدى المحكمة العليا فى مالي. وقد وصل عدد إقرارات الذمة المالية التى راجعها المكتب فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٢٨٤٢ إقرارا.

وفى سبيل تأكيد الرؤية الوطنية لاجراءات مكافحة الفساد اعلن المكتب دعمه الكامل لوضع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد فى مالي.

وساهم بقوة فى إنشاء وكالة استرداد وإدارة الموجودات المضبوطة أو الإجرامية.

وفى سبيل الإسهام فى الردع أحال المكتب المركزى إلى العدالة ٢٣ قضية تبلغ قيمتها ٢٣ مليار و٨٥٥ مليون فرنك أفريقي، أى حوالى ٤٠ مليون دولار أمريكي.

وينتمى الأشخاص المعنيون بهذه القضايا إلى فئات مختلفة، من بينهم وزيرا أسبق، وكثيرا من الموظفين المدنيين والعسكريين، ودبلوماسيين ونواب.

التعاون الدولى جزء مهم من عمل المكتب المركزى فى سبيل مكافحة الفساد وخلال الفترة الماضية قام بالتوقيع على ٨ مذكرات تفاهم للشراكة والتعاون مع نظراء من أفريقيا وأوروبا .مثل اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد فى موريشيوس؛ والوكالة الوطنية لمحاربة الفساد فى غينيا كوناكري؛ والوكالة الفرنسية لمحاربة الفساد؛

أحال المكتب المركزى منذ تأسيسه إلى العدالة ٢٣ قضية تبلغ قيمتها ٢٣ مليار و٨٥٥ مليون فرنك أفريقي، أى حوالى ٤٠ مليون دولار أمريكي.
وينتمى الأشخاص المعنيون بهذه القضايا إلى فئات مختلفة، من بينهم وزيرا أسبق، وكثيرا من الموظفين المدنيين والعسكريين، ودبلوماسيين ونواب

والسلطة الوطنية للنزاهة ومنع الفساد ومحاربته فى المغرب؛ والمكتب الوطنى لمحاربة التزوير والفساد فى السنغال؛ والسلطة العليا لرقابة الدولة ومحاربة الفساد فى بوركينا فاسو؛ ووحدة التحقيق الخاصة فى جنوب أفريقيا والبنك الأفريقى للتنمية.

يشارك المكتب أيضاً بشكل فعلى فى أعمال رابطة سلطات مكافحة الفساد فى أفريقيا «اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية». ورئيس المكتب المركزى هو النائب الأول لرئيس الرابطة منذ ٢٠٢٢. حيث جاء انتخابه لهذا المنصب القارى الرفيع بعد أن قام بحملة مشتركة مع سلطة محاربة الفساد فى مصر التى انتخبت رئيسا. واستضافت مالى منذ ذلك الحين الاجتماع الحادى عشر للجنة التنفيذية للرابطة فى باماكو فى فبراير ٢٠٢٣. ومنذ ذلك التاريخ، يستضيف المكتب المركزى كافة اجتماعات الرابطة التى تعقد عن طريق تطبيق الزووم.

ونظم المكتب المركزي، فى باماكو فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ فبراير ٢٠٢٣، الدورة الثانية للمؤتمر رفيع المستوى المعنى بالفساد فى أفريقيا، وكان موضوعها: «محاربة الفساد: قوى جديدة، واسترداد الموجودات غير المشروعة، والتعاون الدولي». بمشاركة ٣٦ دولة من أفريقيا، وأمريكا، وأوروبا وآسيا. وكان هناك أكثر من ٣٠٠ مشارك منهم حوالى مائة جاءوا من دول أخري.

وقدم المؤتمر ١٥ توصية، منها:

-إعادة تأسيس النظم التعليمية الأفريقية من خلال تشجيع التعليم متعدد اللغات الذى يقوم على أساس اللغة الأم، وتعليم تاريخ أفريقيا والقيم الاجتماعية الأفريقية، وبصفة خاصة من خلال برامج مجددة للتربية المدنية والأخلاقية؛

- تعزيز كفاءة المؤسسات والوكالات المعنية بمحاربة الفساد والتنفيذ الفعلى لآليات المعاقبة ومحاربة الإفلات من العقاب؛
- تعزيز روابط التعاون والتعاضد بين البنيات الوطنية المعنية بالرقابة، ووكالات محاربة الفساد والإثراء غير المشروع وغيرها من الفاعلين، من خلال إقامة منصات وكوادر للحوار والتشاور والتنسيق.

تمثل الدراسات والتوصيات جزءا مهما من مهام المكتب المركزي. ومنذ بدء تشغيله فى عام ٢٠١٧، أعد المكتب أربع دراسات تناولت أسباب الإثراء غير المشروع؛ وأخلاقيات موظفى الإدارة العامة فى مالي؛ وتقنيات الإثراء غير المشروع وتحليل الإعانات وأوجه الدعم التى تقدمها الدولة للمؤسسات التعليمية الثانوية والفنية والمهنية فى مالي.

وقد صاغت هذه الدراسات عدة توصيات موجهة للسلطات من أجل إدارة سليمة لإرادات الدولة وتقويم الإدارة.

وحتى يمارس المكتب عمله فإن إحالة الوقائع إليه تكون من خلال أربع طرق للإحالة، وهي:

- الإحالة الذاتية؛
- الإحالة بواسطة أى شخص طبيعى أو اعتباري؛
- الإبلاغ عن طريق الرقم الأخضر للمكتب وهو ٨٠٠٠٢٢٢٢
- وأخيرا، خطاب بالإبلاغ يوجه إلى رئيس المكتب.

ونظرا لنجاح المكتب فى مهمته التى انشئ من اجلها فقد اصبح يلعب دورا مهما فى مكافحة الفساد ويشهد المكتب المركزى نموا كبيرا فى عمله فى دولة مالى ومازالت الرحلة مستمرة.

* قاض من الدرجة الممتازة ودكتور فى القانون. وقد تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة فى مالى وذات المدرسة فى فرنسا، وحصل الدكتور جيندو على شهادة الماجستير فى إدارة الأعمال مرتين والماجستير فى الماليات العامة والدبلوم المهنى للتدقيق الداخلى (فرنسا).
كما شغل سابقا منصب الأمين العام لوزارة العدل وحقوق الإنسان وخدم فى مكتب المدقق العام كمدقق مسئول عن الخلية القانونية ورئيس خلية إدارة جودة التدقيق.
وخدم موميني غيندو فى مسيرته القضائية بالعديد من المحاكم وعمل بصفة خاصة قاضيا للتحقيقات مسئول عن أعمال الإجرام المالي.

فى ندوة تثقيفية بمناسبة اليوم العالمى لمكافحة الفساد ..

«الأكاديمية الوطنية» تناقش استخدامات التكنولوجيا فى مكافحة الفساد

«التطور فى استخدامات التكنولوجيا للوقاية من الفساد ومكافحته - ملامح الجمهورية الجديدة» عنوان الندوة التثقيفية التى عقدتها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بمناسبة اليوم العالمى لمكافحة الفساد الذى يتزامن مع التاسع من ديسمبر من كل عام الندوة تأتى ايمانا بأهمية الوفاء بالالتزامات الدولية المشتركة بتوحيد الجهود للتصدى للفساد وتعزيز سبل منعه والوقاية منه ، وكذلك الحرص على نشر ثقافة مؤسسية ومجتمعية رافضة للفساد كما تأتى الندوة تزامنا مع الاحتفاء بمرور ٢٠ عاما على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وما تم بذله من جهود جماعية أدت إلى إحداث تغييرات إيجابية فى مجال التصدى للفساد.

حضر الندوة مساعدى رئيس هيئة الرقابة الإدارية وعدد من قيادات وأعضاء الهيئة كما شهدت مشاركة واسعة من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية، وممثلين عن الجهات الوطنية المعنية بجهود منع ومكافحة الفساد، متمثلة فى الوزارات ومنظمات المجتمع المدنى والشباب والأكاديميين وممثلين عن بعض الجهات الدولية المعنية.

ناقش المشاركون التعريف بأهمية الاستخدامات التكنولوجية ودورها فى دعم سبل الوقاية من الفساد والجهود التى تبذلها الدولة المصرية للتحول الرقمى والذى يشكل ركناً أساسيا فى تطبيق مفهوم" الجمهورية الجديدة".

الوكيل أول خالد عبد الرحمن مساعد رئيس الهيئة لشئون الاكاديمية والتعاون الدولى أكد خلال افتتاحه الندوة على أهمية الدور التنويرى وبناء الوعى المجتمعى فى مكافحة الفساد مشددا على ما تبذله هيئة الرقابة الإدارية فى هذا الشأن وتحدث الوكيل أول د / محمد سلامة مدير الاكاديمية الذى ادار الندوة عن دور الاكاديمية الوطنية فى التدريب ونشر الوعى بين الفئات المختلفة من المواطنين لمواجهة الفساد والحد منه وهو ما ظهر فى الفيلم الذى تم عرضه وتضمن جهود الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، الذراع التدريبى لهيئة الرقابة الإدارية، ودورها المحورى فى نشر المعرفة النظرية والعملية فى مجالات منع ومكافحة الفساد لرفع كفاءة الأفراد والأجهزة ذات الصلة من خلال ضمان مواكبة أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية.

و الدكتور أحمد درويش، وزير التنمية الإدارية الأسبق والمحاضر ببرنامج ماجستير الحوكمة ومكافحة الفساد بالأكاديمية ، أشار إلى دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى تعظيم جهود الحوكمة والحد من الفساد، وكيفية تأثير هذه التطبيقات فى تطوير نماذج العمل والحد من الفساد.

د.غادة لبيب، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي، استعرضت متطلبات التحول نحو الحكومة الرقمية مع تتبع رحلة مصر فى توظيف التكنولوجيا الناشئة لرفع كفاءة الخدمات الاستباقية ، كما تناول الوكيل خالد زورة، رئيس قطاع التحول الرقمى والبنية المعلوماتية بهيئة الرقابة الإدارية، منهجية مشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية والدروس المستفادة من مراحل التنفيذ بما شملته من فرص وتحديات.

شارك فى الندوة عددا من قيادات و أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وكبار المحاضرين وممثلون عن الجهات باللجنة الوطنية التنسيقية الفرعية للوقاية من الفساد ومكافحته، وعدد من السفراء والمستشارين بوزارة العدل والنيابة العامة و ممثلى منظمات المجتمع المدنى وأساتذة وطلبة الجامعات من المشاركين بنماذج المحاكاة لمؤتمر الدول الأطراف وممثلى المجلس القومى للمرأة وعدد من دارسى وخريجى دبلوم الحوكمة ومكافحة الفساد بالاكاديمية

تكنولوجيات للمزيد من الشفافية والنزاهة

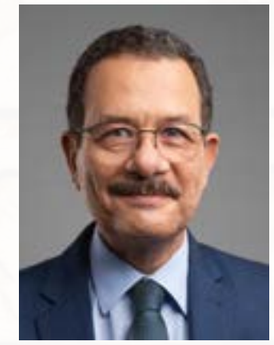

د. أحمد محمود درويش

وزير التنمية الإدارية الأسبق والمحاضر ببرنامج ماجستير الحوكمة ومكافحة الفساد بالأكاديمية

تعد الحوكمة الرشيدة من مستهدفات الحكومات حيث ثبت بالقطع أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية التى يصبو إليها المواطنون وبين تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وأهمها:

١. وجود رؤية تدعمها رسالة ومهمة.

٢. التأكيد على الكفاءة مع فاعلية التركيز على المهام المحورية

٣. الشفافية فى إتاحة البيانات مع منح الحق فى الحصول على المعلومة

٤. قدرة المواطن والمستثمر على التنبؤ بالتغير فى الإجراءات التنظيمية مع ضمان استقرارها لفترات معقولة

٥. مشاركة المواطنين والأطراف المعنية فى اتخاذ القرار والتأكيد على رأى الأغلبية

٦. مساءلة المسئولين ومحاسبة من يثبت سوء أدائه وبالأخص المتعمد

٧. الالتزام بتنفيذ القانون مع مراعاة عدالة التشريع عند صدوره

خلال العقود الأربعة الماضية تطورت التكنولوجيات بشكل متسارع بما أتاح آليات جديدة لأداء الأعمال أزاحت النظم القديمة المتعارف عليها حتى عرفت ب «المربكات» لأنها عدلت نماذج العمل بشكل مذهل. ولكى تتواكب الحكومات مع هذا التغير الحادث فى قطاع الأعمال الخاص ولا تزداد الهوة بينهما ولكى تنال رضاء المواطن والمستثمر.

بدأت الحكومات فى تعديل بنيتها التعتمد بشكل أكبر على أدوات التكنولوجيا التى تتيح مرونة سرعة فى التواؤم مع الأحداث والمتغيرات مع كفاءة فى الأداء بالإضافة إلى دقة أعلى فى اتخاذ القرار نظرا لإمكانية جمع قدر أكبر من البيانات وتحليلها وعمل سيناريوهات محاكاة.يوضح الشكل أدناه أحد تصميمات بنيان الحكومات الحالى.

ونقدم عرضا مختصرا سريعا عن أهم التكنولوجيات الحالية مصنفة إلى ٣ أقسام: المستقر ومستخدم بتوسع -المتنامى استخدامه بتسارع - القادم أسرع مما نظن.

أولا تكنولوجيات مستقرة ومستخدمة بتوسع

شبكة الحكومة

بمقتضاها يتم ربط الجهات الحكومية ببعضها البعض بما ييسر نقل البيانات ويوفر الوقت ويقضى على فكرة أن يطلب من المواطن أو المستثمر وثيقة هى فى حقيقتها صادرة من جهة حكومية أخرى.

مراكز البيانات والحوسبة السحابية

هى مراكز بيانات تتمتع ببنية أساسية للكهرباء والإنترنت مزدوجة لضمان مصدر الطاقة والوصول إلى الإنترنت وقادرة على استضافة عدد هائل من الحاسبات ووحدات التخزين.

أهم ما يميز هذا النموذج أنه يرفع من على الجهة المستخدمة عبء الدعم الفنى والصيانة وتأمين البيانات وما يحتاجه من كوادر متخصصة وتكلفة عالية يتم تقسيمها بين كل الجهات فتخفض اقتصاديات التشغيل بشكل ملحوظ.

استخدام الهاتف المحمول

فتحت فكرة تطوير التطبيقات (APPS) على التليفون المحمول مع زيادة نسبة مستخدميه الباب إلى استخدامه فى شتى المجالات وكان من بينها كما سنشير أدناه تطبيقات الخدمات الحكومية وكذلك إتاحة المعلومات.

التكنولوجيا المالية

تبع تطوير تطبيقات الهاتف المحمول مجموعة كبيرة من التطبيقات المالية للسداد وتحويلات الأموال والإقراض كان لديها احتياج لإتمام الخدمات والتجارة الإلكترونية. أميز ما قامت به أنها سدت فجوة لفئة غير مغطاة بحسابات بنكية وغير مؤهلة ائتمانيا للحصول على بطاقات ائتمان بنكية.

التوقيع الالكترونى

كان لزاما أن يكون هناك أداة تناظر التوقيع الورقى وتكون مؤمنة وتضمن عدم التزوير أو إنكار الشخص توقيعه أو نقل التوقيع من على وثيقة إلى وثيقة أخرى. وقد حققت بنية المفتاح المعلن للتشفير كل هذه الشروط والكثير من دول العالم أصبحت قوانينها تعطى ذات الحجية القانونية للتوقيع الالكترونى مثل التوقيع الورقى.

الهوية الرقمية

استكمالا لمنظومة التعرف على الهوية عن بعد من خلال الأكواد المشفرة أو التعرف البيولوجى مثل البصمة وعلى ذات نمط التوقيع الإلكترونى يمكن عمل هوية إلكترونية لاستخدامها مع تطبيقات الإنترنت.

نظم المعلومات الجغرافية والبيانات الجغرافية

أصبحت الخرائط الرقمية جزءاً لا يتجزأ من منظومة حفظ وتصنيف البيانات، حيث معظم البيانات لها ارتباط جغرافى وثيق. وفى الأمثلة أدناه سنوضح كيف يمكن أن تكون أداة فعالة للتخطيط.

تكنولوجيات متنامية بتسارع

الذكاء الاصطناعى.. وهو مجموعة من الخوارزميات وحزم البرامج القادرة على إصدار قرارات مشابهة لما يقوم به الإنسان. والهدف من أن تحل الحاسبات أوالروبوتات مكان الإنسان مزدوج: أولا التأكد من استمرارية الأداء بنفس الكفاءة حيث قد يتعرض الإنسان للخطأ نتيجة الإجهاد أو الالتفات.

ثانيا تحقيق المزيد من الراحة والرفاهية للإنسان بإتاحة وقت له للقيام بأعمال أفضل.

الرؤية بالحاسب هى أيضا مجموعة من الخوارزميات وحزم البرامج القادرة على تحليل الصور من خلال الكاميرات الموصلة على الحاسب والتعرف على الأشياء والأفراد ومن ثم توجيه مساعدة مستخدم الحاسب فى الوصول إلى معلومة أو توجيه منظومة مرتبطة بالحاسب لتنفيذ مهمة. التطبيقات متعددة فى مجالات الصناعة وعلى رأسها مراقبة جودة الإنتاج وفى المجالات الأمنية فى التعرف على البصمات والوجوه وغيرها.

إنترنت الأشياء.. فالتطور الذى حدث فى تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية سمح بوضع عدد هائل من الدوائر الإلكترونية على ذات الشريحة. وفى ذات الوقت تطورت أبحاث الحساسات (SENSORS) فأصبح بالإمكان دمج دوائر الشبكات والحساسات فى مساحة صغيرة تتيح وضعها على أصغر الأجهزة ومن ثم أصبح جمع البيانات من الأجهزة المختلفة سهلا ومتاحا بشكل اقتصادى.

هذه التقنية بالإضافة إلى التطور الحثيث فى أبحاث الروبوتات النانوية ستحدث طفرة فى عدة مجالات.

البيانات الضخمة والتحليل

كم البيانات الذى يتم جمعها أصبح ضخما بشكل لم يكن متصورا منذ عقدين وساعد على ذلك تطور تكنولوجيا التخزين. وضخامة البيانات أوجبت أن يصاحبها تطوير خوارزميات وحزم برامج قادرة على تحليل هذه البيانات والوصول إلى علاقات من غير السهل استنتاجها أو مشاهدتها بالطرق القديمة. وتطبيقات هذه التكنولوجيا تكاد تكون فى كل شئ حولنا بدءا من تحليل أى نوع من المنتجات يباع، أين تقصى وتتبع الاحتيال والإرهاب.

سلاسل الكتل

خوارزميات تضمن ربط البيان بمنشئه وتمنع التزوير والتلاعب فيه باستخدام أسلوب موزع فى تخزين البيانات على هيئة سلسلة.

العملات الرقمية

إحدى تطبيقات سلاسل الكتل ومنتظر لها أن تنشر بمعدل نمو أعلى بكثير مما هو عليه حاليا حين تقوم البنوك المركزية للدول بتقنين وتنظيم استخدامها.

الطائرات الصغيرة المسيرة عن بعد (DRONES)

أصبحت تستخدم فى المراقبة والإنقاذ والتوصيل ومتوقع لها ازدياد فى الاستخدام وتوسع فى التطبيقات.

السيارات الكهربائية المسيرة ذاتيا

أنتج التزاوج بين تطبيقات الرؤية بالحاسب والذكاء الاصطناعى وتطوير جيل جديد من البطاريات ثورة هائلة فى عالم صناعة السيارات ومن ثم ظهرت استخدامات لها سوف تغير الكثير من أسلوب حياتنا.

ثالثا تكنولوجيات قادمة بسرعة أقرب مما نظن

الحوسبة الكمية

استخدام ميكانيكا الكم بهدف حل المشكلات المعقدة بسرعة أكبر من أجهزة الحاسب التقليدية، فعندما نتحدث عن سرعة أكبر نعنى مئات أو آلاف المرات أسرع. فلنا أن نتخيل حجم المشكلات التى سنتمكن من حلها عن طريق الحاسب فى المستقبل القريب.

الإصدار الثالث من الإنترنت

يعتمد الإصدار الثالث للإنترنت (WEB 3.0) على تقنية سلسلة الكتل والتى عززت ظهور فكرة الإدارة اللامركزية والاقتصاد القائم على الوحدات الرمزية. ومن المتوقع أن يزيد الأمان والخصوصية وقابلية التوسع لمجالات أخرى ويحارب هيمنة كبرى شركات التقنية ولكنه فى ذات الوقت سيفتح الباب لتداول معلومات مجهولة المصدر أو صعبة

المعلومات هى أساس القرار الاستثمارى بدءا من إعداد دراسات الجدوى وانتقالا إلى تأسيس الشركات والحصول على قطعة أرض بالمساحة المناسبة فى الموقع المرغوب. وهو ما حدا بالدول إلى إنشاء منصات للمستثمرين يحصلون منها على البيانات بشفافية ويؤدون الخدمات بسهولة وسرعة

التتبع.

١. أمثلة لاستخدام التكنولوجيا لتحقيق الشفافية والنزاهة

فيمايلى نقدم عرضا مختصرا سريعا عن بعض أمثلة لإسهامات التكنولوجيا فى المزيد من تيسير تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة.

الخدمات الحكومية

إتاحة الخدمات من على الإنترنت حقق هدفين:

الشفافية فقد أصبح واضحا لطالب الخدمة شروط تقديم وحقوقه

.. قضى على المدفوعات غير المبررة الإضافية نتيجة المباعدة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة.

شبكات الأمان الاجتماعى

يشكل التحقق من مستحقى الدعم تحديا فى الدول كثيفة السكان، إذ يصعب إرسال باحث اجتماعى لكل أسرة بالأخص لو كانت الدولة متناءية جغرافيا. لذا فإن الربط بين قواعد البيانات يعطى مؤشرا بنسبة نجاح عالية حيث أن توفير بيانات استهلاك الكهرباء وفاتورة التليفون ونوعية مدارس الأبناء والإيجار أو الامتلاك وعمل العائل أو ما إذا كانت عائلة الأسرة أرملة وغيرها من البارامترات يعطى مباشرة مؤشرا للطبقة التى تنتمى لها الأسرة ومن ثم استحقاقها لنوع الدعم.

المشتريات الحكومية

المشتريات الحكومية أحد أبواب الفساد الكبيرة فى الحكومات حيث يتم إخفاء طلبات الاحتياج وعدم الإعلان عن المناقصات والترسية. ووجود بوابة الزامية للإعلان عن ترسية العقود الحكومية يحقق الشفافية ويغلق كل هذه الأبواب.

١,٣. إدارة الموارد المؤسسية (ERP)

وهى حزم برامج يتم من خلالها كل المعاملات المؤسسية من حسابات وإدارة أصول ومشتريات ومخازن وموارد بشرية بما يضمن سرعة تبادل البيانات ودقتها ومراقبتها.

إدارة الأصول

أوقف استخدام نظم إدارة الموارد المؤسسية نزيف سوء إدارة الأصول وضياعها (اخفائها) والإهمال فى صيانتها الدورية (بما يتلفها ويفقدها قيمتها).

التخطيط

بدأت منذ ٢٠١١ فكرة ربط التخطيط بالبيانات الجغرافية. وتتلخص الخطوات فى:

- توقيع الكثافات السكانية على الخريطة
- دراسة احتياج السكان من الخدمة. مثل احتمال أن يرزق زوجين بمولود يحتاج حضانة للأطفال المبتسرين.
- توقيع الخدمات المتاحة على الخريطة. مثل أعداد الحضانات المتوفرة من المستشفيات الحكومية والخاصة والأهلية.
- ومقارنة الاحتياج لهذه الكثافة السكانية بالمتاح يظهر مباشرة الأماكن الأولى بدعمها فى الخطة المالية.

إتاحة معلومات الموازنة وخطط التنفيذ

أتاحت نظم التخطيط عن طريق المعلومات الجغرافية تطبيقات للهواتف تحدد المشروعات التى تتم فى المنطقة التى يتواجد فيها وتتيح له أن يكتب ملحوظات على التنفيذ تكون بمثابة عين رقابية إضافية للمسئول خلاف ما يعرض عليه من موظفيه. وهو ما يحقق ركنين من أركان الحوكمة الرشيدة: الشفافية وإتاحة المعلومات وكذلك المشاركة.

رقابة الأداء

معظم حزم برامج التواصل داخل المؤسسات قادرة على تقديم تقارير إحصائية للإدارة العليا توضح مؤشرات أداء المؤسسة فعلى سبيل المثال يمكن معرفة نسبة المعاملات التى تمت فى التوقيت السليم والمتوسط الزمنى لبقاء المذكرات على مكتب كل موظف وغيرها.

منظومة التأمين الصحى

التأمين الصحى من المنظومات المعرضة للاحتيال نظرا لضخامة وتنوع الأعمال. وجود منظومة رقمية تعمل من خلال كود تعريفى لكل مرض وكل نوع عملية والمادة الفعالة فى الدواء وربطها بملف المريض وفاتورة الطبيب والمستشفى والصيدلية أصبح أمرا ملحا تشير الإحصاءات أنه يحقق وفرا غير قليل.

إتاحة المعلومات للمستثمرين

المعلومات هى أساس القرار الاستثمارى بدءا من إعداد دراسات الجدوى وانتقالا إلى تأسيس الشركات والحصول على قطعة ارض بالمساحة المناسبة فى الموقع المرغوب. وهو ما حدا الدول إلى إنشاء منصات للمستثمرين يحصلون منها على البيانات بشفافية ويؤدون الخدمات بسهولة وسرعة.

العدالة الناجزة

أتاحت التكنولوجيا شفافية وسرعة وكفاءة فى منظومة التقاضى بدءا من إقامة الدعوى إلى متابعة إجراءاتها إلى مواعيد الجلسات وحتى الحصول على صورة من الصيغة التنفيذية للحكم.

الانتخابات

أتاحت التكنولوجيا استخدام بطاقات الهوية عند التصويت فى الانتخابات بشكل يمنع أى شخص من التصويت المتكرر ويمنع أى شخص من التصويت لشخص آخر وغيرها من الممارسات المتعارف عليها للتأثير فى نتيجة الانتخابات.

أتاحت التكنولوجيا استخدام بطاقات الهوية عند التصويت فى الانتخابات بشكل يمنع أى شخص من التصويت المتكرر ويمنع أى شخص من التصويت لشخص آخر وغيرها من الممارسات المتعارف عليها للتأثير فى نتيجة الانتخابات.

المشتريات الحكومية أحد أبواب الفساد الكبيرة فى الحكومات حيث يتم إخفاء طلبات الاحتياج وعدم الإعلان عن المناقصات والترسية. ووجود بوابة الزامية للإعلان عن ترسية العقود الحكومية يحقق الشفافية ويغلق كل هذه الأبواب

شخص من التصويت لشخص آخر وغيرها من الممارسات المتعارف عليها للتأثير فى نتيجة الانتخابات.

دراسة الأثر التشريعى

تصدر التشريعات والقرارات الرئاسية والوزارية لملاحقة التطور وسد الثغرات الناشئة عما استحدث من تغيرات عالمية ومحلية ومانجم عنها من تداخل والأدوات الجديدة (مثل التكنولوجيا وغيرها).كل تشريع أو قرار يستهدف أمرا أو عدة أمور واضحة محددة إلا أنه لا مفر من تعرضه للتعامل مع أمور قائمة بالفعل.بدأت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD جهدا لإنشاء آلية تعرف بتحليل تأثيرات وتبعات التشريع والتنظيم وتهدف منظومة دراسة الأثر التشريعى إلى استشراف تأثير القوانين والقرارات المقترحة وتداخلها مع التشريعات والنظم القائمة بالفعل وتحليل المتأثرين بالقرار والتأكد من النماذج المالية والاقتصادية والاجتماعية التى تحكم الإطارالتنفيذى.

القاعدة التى ينطلق منها هذا البرنامج هى وجود حصر كامل لكل التشريعات والقرارات مفهرسة تساعد فى المرحلة الأولى على لفت نظر الباحث.

إجراء مثل هذه التحليلات من الممكن أن يتلافى وقوع بعض الخلافات القانونية أو توابع التطبيق الفعلى ومصر لديها بالفعل قاعدة بيانات بجودة لا بأس بها يمكن الاعتماد عليها:

- قاعدة بيانات القوانين والقرارات الرئاسية والوزارية المنشورة بالجريدة الرسمية والتى ترعاها شركة لادس
- قاعدة بيانات ما قامت بجمعة المبادرة المصرية ERRADA

من خلال ذلك يمكن:

- قبل صدور أى قرار أو تشريع جديد يعد قائمة بكل الكلمات الدالة لكل مادة من مواده.
- يتم إدخال ذلك على قاعدة البيانات من خلال برنامج مخصص والذى يقوم بعمل بحث يعرف بالتنقيب DATA MINING يتم بمقتضاه تقصى واكتشاف كل المواد فى كل القرارات والتشريعات التى تتعلق بذات الموضوع ومدى ارتباطها.
- يقوم الباحثون ببحث هذه النتائج ودراسة توافقها وتعارضها.
- فى ذات الوقت وعلى التوازى تبحث مجموعة أخرى من الباحثين الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتشريع من خلال نماذج محاكاة وبحوث ميدانية وغيرها من الأدوات التى أصبحت متاحة بشكل يتيح دقة لا بأس بها.

٢. الفرص والتحديات

بالرغم من أن ما قدمناه سابقًا يشكل فرصا هائلة للحكومات إلا أنه وجب التنويه أن هذه التكنولوجيات تصحبها مجموعة من التحديات أخص بالذكر منها خمسة.

تأمين البيانات

فقد أصبحت لعبة القط والفأر لاختراق الأنظمة غير قاصرة على الهواة الذين يشعرون بنشوة الانتصار ولا المحترفين الذين يطلبون الأموال لإعادة البيانات المسروقة أو عدم نشرها، ولكنها اجتازت ذلك منذ زمن إلى أجهزة المخابرات والقوات المسلحة وأصبحت أداة للحروب بين الدول.

ونظرا لأنه من غير المنطقى التنازل عن مميزات النظم التكنولوجية فالحل هو الانتباه إلى نظم تأمين البيانات وتشفير الهام منها.

ويكمن التحدى هنا إلى أن الدول التى تمتلك أدوات جيدة فى هذا الصدد عددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ومن ثم تستطيع أن تزرع فى هذه الأدوات أبواب خلفية للاختراق أو برامج ترسل البيانات أولا بأول لها. ومن ثم نعتقد أن تطوير قدرتنا فى هذا الصدد أصبح أمرا ملحا لا يجب التهاون فيه.

تداول البيانات

للأسف معظم التطبيقات المستخدمة إما أنها تحتاج البيانات الشخصية لأداء الخدمة أو تطلبها حتى لو لم تكن تحتاجها لأنها كنز معلوماتى يتم تبادله. ومن ثم يجب أن يكون المستخدم أكثر حرصا ما هو مصدر التطبيق وما هى البيانات التى يتيحها.

استضافة البيانات

يكاد يكون انتهى واندثر النموذج القديم الخاص بوجود الخوادم ووحدات التخزين لدى الجهة نظرا لعدم كفاءته وارتفاع تكلفته كما أشرنا عاليه. إلا أن مراكز البيانات العملاقة أتاحت خدمات بأسعار تنافسية منخفضة أضحت مغرية. ولكن على الجانب الآخر يجب التفكير بإمعان فى سناريوهات الخلافات السياسية وتأثيرها وإتاحة البيانات لأجهزة دول أخرى والعديد من الأمور التى تستدعى أن تكون استضافة بيانات الحكومات فى مراكز داخل دولتها وتحت تحكمها.

مطورى التطبيقات (مالكى حقوق الملكية الفكرية)

معظم مطورى التطبيقات إما شركات عالمية كبرى أو شركات ناشئة، وفى كلا الحالتين تقع إما تحت طائلة:

- التحكم فى الحصول على الإصدارات الجديدة التى تتلافى الأخطاء أو تتيح مزايا أفضل أو ضرورة اللجوء إلى الشركة لعمل تفصيلات خاصة

أو❖ مخاطرة إفلاس الشركة واختفائها وفقدان الدعم الفنى وتحديث الإصدارات

وكلاهما أمرين يفرضان على الدول أن تتخير شركاءها بعناية وكذلك الماضى بخطوات حثيثة لبناء هذه الصناعة بجدية محليا على الأقل فى بعض المجالات.

منتجى الأجهزة (مالكى براءات الاختراع)

ما ذكرناه أعلاه عن تطوير التطبيقات هو أكثر تعقدا فى حالة المكونات المادية (HARDWARE)، إذ تفرض الدول المتقدمة حظرا على تصدير بعض التكنولوجيات كما تفرض بعض القيود على الشركات فى حالة الخلاف السياسى.

وبعكس تطوير البرمجيات والتطبيقات فإن المكونات المادية رحلة أطول كثيرا لبناء صناعة محلية وفى كثير من الأحيان حتى وإن وجدت المعرفة فإن النموذج المالى لاقتصاديات التصنيع يفشل لعدم توفر الكمية المطلوبة للإنتاج والتوزيع. ولذلك فالمشاهد أن حتى أكثر الدول تقدما تصنع لدى دول أخرى. ومجابهة هذا التحدى حاليا تكون من خلال حسن اختيار الشركاء وتنويع المصادر وعدم الاعتماد على مصدر وحيد أو مصدرين.

٣. الاستنتاجات والتوصيات

فى هذه المقالة طفنا بسرعة فى جولة لأمثلة لاستخدام التكنولوجيا لتحقيق المزيد من الشفافية والنزاهة وما يهم أن نتذكره أنها مجرد أمثلة وأنها مرتبطة بشدة بتاريخ نشر المقال. فالبادى لدينا أن الأمور تتغير وتتطور بوتيرة متسارعة لا أقول من عام لعام بل قد أدعى انه من شهر لآخر. إلا أنه المتيقن أن الحكومات التى لن تتواءم مع ما يحدث بمرونة كافية ستنحدر إلى أسفل القائمة وأن الحكومات التى ستفطن أنه لا يجوز التمسك بالهياكل القديمة ومحاولة تطويعها للتكنولوجيات الحديثة هى التى ستفوز فى سباق رضاء المواطن وتحقيق معدلات تنمية أعلى.

أقل تكلفة .. وأكثر شفافية.. وتضمن المتابعة اللحظية

التكنولوجيا وضمان نجاح الجهود الوطنية فى مكافحة الفساد

بقلم: محمد أبونعمة
رئيس الإدارة المركزية لشئون الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية

فى عصر تعمل فيه التكنولوجيا على تطبيق مبادئ الحوكمة والمساءلة، فإن تسخير قوة الأنظمة الرقمية لرصد وتقييم استراتيجيات مكافحة الفساد لم يعد مجرد خيار، بل ضرورة. فهو يعمل على تمكين كافة الأطراف المعنية، على تعزيز الشفافية، ودعم الجهود الوطنية ضد الفساد. وبينما نواصل التقدم التكنولوجي، فإن تبنى أنظمة الرصد والتقييم الرقمية هو المفتاح لخلق عالم أكثر عدلا ومساءلة وخاليا من الفساد.

يتفق الجميع على أن الفساد يمثل تهديدا كبيرا للنسيج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدول فى جميع أنحاء العالم. فهو يؤدى إلى تآكل ثقة الجمهور فى مؤسسات وأجهزة الدولة ويحول دون استثمار الموارد بكفاءة وتقديم الخدمات الأساسية للجمهور، ويقوض سيادة القانون. وإدراكًا للحاجة إلى مكافحة هذه القضية المنتشرة، قامت العديد من البلدان بتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد «National Anti Corruption Strategies» (NACS) كنهج شامل لمعالجة الفساد على مختلف مستويات المجتمع. ويعد رصد وتقييم هذه الاستراتيجيات أمرًا بالغ الأهمية لتقييم فعاليتها وتحديد مجالات تحسين القدرات الخاصة بمواجهة الفساد وفى هذا العصر الرقمي.

لقد ظهرت الأنظمة الإلكترونية كأدوات قوية لتعزيز عملية الرصد والتقييم، مما يمكّن الحكومات وأصحاب المصلحة من مكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية. ونتطرق فى هذا المقال إلى أهمية وعوائد النظام الالكترونى للمتابعة فى مراقبة وتقييم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠.

تطور الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اتخذت الدولة المصرية نهجاً منظماً وشاملاً ومتصلاً لمكافحة الفساد، بدءًا من عام ٢٠١٤ ووفاءً للالتزام الدستورى بوضع خطة إستراتيجية لمكافحة الفساد بالتنسيق فيما بين الجهات الوطنية فتم تنفيذ المرحلة الأولى خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠١٨ ، الاستفادة من كافة مخرجاتها لتطوير المرحلة الثانية ٢٠١٩ — ٢٠٢٢ والتى نجحت فى تنفيذ أهدافها بمعدل ٨٦٪ رغم التحديات والمصاعب التى واجهتها،

ووصولاً لوضع نهج متطور يشمل تغيير جذرى فى البناء والأهداف ونقاط الاتصال المعنية بمتابعة التنفيذ، بدأت المرحلة الأولى من خلال التواصل مع عدد ٨٤ نقطة اتصال زادت فى المرحلة الثالثة إلى ١٢٠ نقطة بالجهات المختلفة بالدولة كما تم بناء قدرات كافة نقاط الاتصال من خلال تدريبهم بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد على كيفية العمل بالتنسيق داخل الجهات التى يمثلونها واستخدام النظام الالكترونى والذى يوفر بيئة آمنه ومستدامة لتداول البيانات الحكومية.

تقييم الأداء

يوفر نظام التقييم الإلكترونى الجديد الذى تم تصميمه وتنفيذه بشكل وطنى آلية جديدة متطورة لتقييم ومتابعة المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ — ٢٠٣٠، مدعوماً بوسائل للتحقق «الأدلة» لأداء الجهات المعنية بمنع ومكافحة الفساد، ليصبح هذا النظام هو الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أحدث الأنظمة عالمياً.

وقد تم ابتكار النظام الإلكترونى المسمى « نظام إدارة متابعة الأداء» "PERFORMANCE MANAGEMENT AND MONITORING SYSTEM" (PMM SYSTEM)

من خلال تضافر جهود مجموعة من المتخصصين فى مجالات الإدارة والسياسات العامة والقانون والبرمجة والإحصاء والمتابعة والتقييم بالتعاون الدائم وتحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية وبالتنسيق مع الجهات الرقابية والقضائية وسلطات إنفاذ القانون من أعضاء اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك ضمن إجراءات الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ — ٢٠٣٠.

ولعل من رحم التحديات تولد النجاحات، فبالأمس القريب مر العالم بجائحة كوفيد -١٩ وما ترتب عليها من تعطل أو تباطؤ دورات العمل وتعرض العديد من العاملين بالجهات الحكومية والمواطنين للإصابة بالفيروس، مما حدا بالحكومات المختلفة للجوء للعمل من المنزل أو تفعيل نظام العمل المرن، ومن هذه النقطة ولتمسك الدولة المصرية بالوفاء بكافة التزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية تم الإصرار على تجاوز تلك الأزمة مستقبلاً من خلال استخدام التكنولوجيا بشكل آمن وفعال لمتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ — ٢٠٣٠.

والحقيقة أن الأنظمة الإلكترونية تلعب دورًا محوريًا فى عملية الرصد والتقييم الحديثة للاستراتيجيات الوطنية. ويعد الرصد والتقييم عنصرا أساسيا فى هذه الاستراتيجيات لأنه يسمح بتقييم التقدم فى تحقيق الأهداف وتحديد أوجه القصور وتقييم آليات التنفيذ ، وتستفيد هذه الأنظمة من التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية والدقة فى جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير. فهى تسهل تتبع التقدم فى الوقت الحقيقي، وتعزز إمكانية الوصول إلى البيانات، وتوفر الوسائل اللازمة لإجراء تقييمات شاملة. كما تسمح الأنظمة الإلكترونية بجمع مبسط للبيانات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد. كما سيتيح النظام استخدام تطبيقات الهاتف المحمول وبوابات التقارير عبر الإنترنت وإدخال البيانات لجمع هذه المعلومات بكفاءة. وتتمثل ميزة الأنظمة الإلكترونية فى جمع البيانات فى القدرة على ضمان اتساق ودقة البيانات، وهو التحدى الحقيقى الذى يواجه أنظمة إعداد التقارير اليدوية.

كيفية عمل النظام

تبدأ عملية المتابعة بتحديد الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIS)، والتى بلغت ٢١٩ مؤشر لقياس الأداء بالمرحلة الثالثة من

يوفر نظام التقييم الإلكترونى الجديد الذى تم تصميمه وتنفيذه بشكل وطنى آلية جديدة متطورة لتقييم ومتابعة المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠، مدعوماً بوسائل للتحقق من أداء الجهات المعنية بمنع ومكافحة الفساد، ليصبح هذا النظام هو الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أحدث الأنظمة عالمياً.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ -٢٠٣٠ ، تم انتقاؤها بشكل واضح وواقعي، كما تم توصيفها بشكل يسهل التعامل معه من خلال غير المتخصصين، و تم تحديد طريقة الحساب الخاص بكل منها لقياس التقدم والنجاح، مثل عدد البرامج التدريبية المتضمنة مكونا لمكافحة الفساد أو عدد المستفيدين من مبادرة توعوية ذات صلة بمنع الفساد، أو تقييم الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن.

بعد ذلك تبدأ عملية جمع البيانات ذات الصلة من مصادر مختلفة مثل البيانات الحكومية (الجهود المبذولة من كل جهة وفقاً لاختصاصها) كما يتم جمع نتائج مؤشرات لقياس رضاء المواطنين والمستثمرين تنفذها بعض الجهات الوطنية المتخصصة، بما فى ذلك جهات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني.

وأخيراً يتم دمج وتحليل البيانات فى منظومة موحدة، بما يضمن جودتها واتساقها، وبالفعل تم تطوير عدد من شاشات الإتاحة عبر منصة رقمية مؤمنه إلكترونياً تتيح لمتخذى القرار ولهيئة الرقابة الإدارية الإطلاع فى أى وقت لمتابعة وتقييم أداء كافة الجهات فى كافة المحافظات بالجمهورية فى تنفيذهم للإستراتيجية وفق المستهدف تحقيقه، وتتيح المنصة واجهة سهلة الاستخدام تعرض المعلومات بوضوح من خلال المخططات والأشكال البيانية والجداول، كما تتيح إمكانية إنشاء التقارير وفق المطلوب عرضه.

المتابعة اللحظية

إحدى أهم المزايا للأنظمة الإلكترونية هى قدرتها على توفير متابعة آنية ولحظية لجهود مكافحة الفساد. على سبيل المثال تتضمن الإستراتيجية مبادرات لتحسين شفافية الحكومة واستجابتها، ويمكن تتبع وعرض البيانات لحظياً حول التقدم المحرز مما يسمح لمتخذ القرار رؤية واضحة لتصميم السياسات وتعديلها بمرونة وتنفيذ الإصلاحات.

الشفافية والمساءلة

تعمل الأنظمة الإلكترونية على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة البيانات للإدارة العليا. بما يتيح متابعة يومية لمدى الوفاء بالتزاماتها فى مجال مكافحة الفساد. علاوة على ذلك، يمكن للأنظمة الإلكترونية أن توفر تقييماً حقيقياً لجدية المسئولين بالجهات المختلفة فى تنفيذهم للإجراءات المحددة بكل هدف من أهداف الإستراتيجية

تم تطوير عدد من شاشات الإتاحة عبر منصة رقمية مؤمنه إلكترونياً تتيح لمتخذى القرار ولهيئة الرقابة الإدارية الإطلاع فى أى وقت لمتابعة وتقييم أداء كافة المحافظات بالجمهورية فى تنفيذهم للإستراتيجية وفق المستهدف تحقيقه، وتتيح المنصة واجهة سهلة الاستخدام وعرض المعلومات بوضوح من خلال المخططات والأشكال البيانية والجداول،

ولذا يمكن استخدامه لتقييم أداء المؤسسات والأفراد على حد سواء.

تحليل البيانات

إن دمج أدوات تحليل البيانات المتقدمة فى أنظمة الرصد ونظم التقييم الإلكترونية يوفر تقارير واتجاهات جلية يمكن أن تساعد فى تحديد أنماط الفساد وبؤره ومجالات الاهتمام المحتملة. وباستخدام تحليل تلك البيانات، يمكن التركيز على الأفضل والأقل أداء كما يمكن الجهات الرقابية من التركيز على مظاهر محددة للفساد فى جهة معينة أو مشتركة بين عدة جهات لمحاصرتها والقضاء عليها..

كما أن إحدى المزايا الأساسية لاستخدام أنظمة المراقبة والتقييم الرقمية هى تعزيز الدقة والاتساق فى جمع البيانات. و التقليل إلى حد كبير من الأخطاء البشرية، مثل أخطاء إدخال البيانات أو التفسيرات الخاطئة للتقارير المكتوبة بخط اليد، عند استخدام الأنظمة

إحدى المزايا الأساسية لاستخدام أنظمة المراقبة والتقييم الرقمية هى تعزيز الدقة و التقليل إلى حد كبير من الأخطاء البشرية، مثل أخطاء إدخال البيانات أو التفسيرات الخاطئة للتقارير المكتوبة بخط اليد، عند استخدام الأنظمة الإلكترونية. وهو ما يضمن أن تكون البيانات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز فى جهود مكافحة الفساد بشكل موثوق وخالٍ من الأخطاء

الإلكترونية. وهو ما يضمن أن تكون البيانات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز فى جهود مكافحة الفساد بشكل موثوق وخالٍ من الأخطاء قدر الإمكان، مما يسهل على صناع القرار صياغة سياسات فعالة، كما يمكن للجهة المسئولة عن متابعة التنفيذ من التحقق بشكل دائم من دقة نسب التنفيذ وواقعيتها.

أيضا يمكن الوصول إلى أنظمة الرصد والتقييم الإلكترونية من أى مكان، وهو ما يسمح لنقاط الاتصال بالجهات المعنية بالتنفيذ، فى أى ظروف بالدخول للنظام وإدخال البيانات، كما يسهل للإدارة العليا الإطلاع فى أى وقت على أداء جهاتهم المسئولون عنها.

ورغم أن تنفيذ أنظمة المراقبة والتقييم الرقمية قد يتطلب استثمارًا أوليًا، إلا أنها غالبًا ما تؤدى إلى خفض التكاليف على المدى الطويل. لأن عمليات جمع البيانات وتحليلها المبسطة تؤدى إلى تقليل الحاجة إلى العمل اليدوى والأعمال الورقية المكثفة، مما يؤدى إلى انخفاض التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على تحديد الفساد ومعالجته بسرعة أكبر يمكن أن يؤدى إلى تحقيق وفر مالى كبير عن طريق منع المزيد من الخسائر الناجمة عن الممارسات الفاسدة.

صديق للبيئة

كان هناك بُعد بيئى ملحوظ أسفر عنه متابعة نتائج المرحلتين الأولى والثانية ، فقد استمرت المتابعة على مدار ٨ أعوام لإجمالى عدد ١٨٨ جهة شملت ٨٤ نقطة اتصال خلال الفترة من ٢٠١٤ — ٢٠١٨، عدد ١٠٤ نقطة اتصال خلال الفترة من عام ٢٠١٩ — ٢٠٢٢ قامت بإعداد حوالى ١٥٠٠ تقرير، ومن هنا يمكن أن نتخيل حجم التكلفة التى تَطَلبها إعداد وطباعة وجمع تلك التقارير من أحبار وورق وانتقالات وغيرها من عناصر، تحولت من خلال رقمنة عمليات المتابعة والتقييم إلى إجراءات بسيطة تستغرق بضع دقائق ومن أى مكان، مما يحقق الفعالية والكفاءة فى عملية المتابعة.

تعزيز التعاون الدولي

إضافة إلى كل ما سبق تتيح الأنظمة الرقمية تبادل البيانات والرؤى المتعلقة بمكافحة الفساد على نطاق عالمي، وهذا يعزز التعاون الدولى فى مكافحة الفساد، ويجعل من السهل على الأجهزة المختصة بمختلف الدول أن تتعلم من تجارب بعضها البعض وأن تكيف الاستراتيجيات الناجحة مع سياقاتها الخاصة، علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة فهم التقدم المحرز فى جهود مكافحة الفساد بشكل أفضل وتقديم الدعم المستهدف عند الحاجة.

التحديات والاعتبارات

ومع كل ما توفره الأنظمة الإلكترونية من فوائد عديدة فى مراقبة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، إلا أن هناك بعض التحديات والاعتبارات التى يجب معالجتها:

أولها .. الفجوة الرقمية فقد تكون هناك فجوة رقمية كبيرة، مما يجعل من الصعب على بعض المعنيين بالمتابعة التعامل بسلاسة مع أنظمة الرصد والتقييم الإلكترونية واستخدامها. ولذا ينبغى بذل الجهود لضمان الفهم الكامل لكيفية استخدام النظام مع توفير كافة سبل الدعم الفنى لهم بشكل دائم.

ثانيها .. أمن البيانات لأن التعاطى البيانات الحكومية المتعلقة بالفساد يتطلب التعامل بحساسية مع اتخاذ تدابير قوية لأمن البيانات لضمان عدم الوصول إليها من غير المعنيين مما يهدد بالتلاعب بها أو استخدامها بشكل سيء.

ثالثها .. بناء القدرات لأن استدامة كفاءة نظام المتابعة يتطلب الاستثمار فى التدريب وبناء القدرات لضمان إكساب المعنيين بالمتابعة (نقاط الاتصال) المهارات المطلوبة على استخدام الأنظمة الإلكترونية بشكل فعال للرصد والتقييم.

وختاما فإن الفساد ظاهرة شديدة الخطورة تتطلب استجابة شاملة من كافة الجهات والجوانب للتصدى لها ، وتشكل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد دورًا أساسيًا فى هذا المسعى، كما أن نجاحها يتطلب آلية فعالة للمراقبة والتقييم، وتوفر الأنظمة الإلكترونية وسيلة قوية لتعزيز عملية الرصد والتقييم، حيث توفر البيانات لحظياً دون تأخير نتائج حقيقية وتحقق الشفافية والمساءلة كما أنها تساعد على خفض تكاليف التنفيذ والمتابعة وصديقة للبيئة،كما أن التحول الرقمى فى نظم المتابعة والتقييم له انعكاس إيجابى حقيقى على القائمين عليه .

كما تساعد الأفكار المستمدة من أنظمة الرصد والتقييم الرقمية فى اتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة. ويمكن للحكومة وأصحاب المصلحة تركيز الموارد على المجالات الأكثر احتياجا، وتحسين سياسات مكافحة الفساد استنادا إلى توصيات تعتمد على البيانات، وهذا لا يعزز فعالية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فحسب، بل يساعد أيضًا على ضمان استخدام الموارد بكفاءة ويعزز عملية صنع القرار.

التجربة المصرية نموذجا ..

ثنائية التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

بقلم: د/ هويدا بركات
استاذ مساعد لعلوم الادارة
الدولية بجامعة لندن فرع مصر

فى عام «٢٠١٥» أعلنت الأمم المتحدة عن «أجندة-٢٠٣٠» وأهدافها الـ«١٧» للتنمية المستدامة وهى دعـوة للتحول نحو أنماط تنمية حديثة.

فقد كانت الأنماط القديمة تنطوى على الاستغلال المفرط للموارد لتحقيق النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى بشكل فردى ودون الأخذ فى الاعتبار بضرورة حماية البيئة.

أما الأنماط الجديدة المنشودة فمن شأنها تحقيق تنمية بيئية واجتماعية واقتصادية بشكل متوازن ولكافة سكان الكوكب مما يضمن تلبية إحتياجات الأجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

وقد صاحب إطلاق الأجندة دعوة للدول الأعـضـاء لصياغة إستراتيجيات تسهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية وفق أولويات وطنية.

وبدأ المصطلح فى البزوغ والتداول بين صانعى القرارات والسياسات وصائغى الاستراتيجيات والخطط التنفيذية فى العديد من الدول.

وفى ضوء صدور تقرير الاستثمار العالمى UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، والذى نص على أنه يجب تعبئة قرابة ال ٤,٥ تريليون دولار أمريكى سنويا لتحقيق أجندة ٢٠٣٠ عالميًا فضلا عن تقدير فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى البلدان النامية بما يتراوح بين ٢,٥ و ٣ تريليون دولار أمريكى سنويا ، أكدت الأمم المتحدة أنه فى غياب الوسائل اللازمة للاستثمار فى التنمية المستدامة فإن البلدان النامية ستتخلف أكثر عن الركب وأن هناك حاجة ماسة إلى إعادة بناء التعاون الدولى وإيجاد حلول من خلال العمل متعدد الأطراف

ليس هذا فحسب بل أيقنت الدول التى أطلقت إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة أن تحقيق أجندة ٢٠٣٠ يتطلب ليس فقط تعديلات فى السياسات والاستراتيجيات ولكن تطوير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والضريبية واتخاذ قرارات استثمارية كبيرة وحشد الموارد اللازمة لتمويل هذا التحول.

ولأنه لا يمكن أن يتحقق نموا مستداما وتنمية شاملة دون مكافحة الفساد كما أوضح أستاذ الاقتصاد الاسترالى «وولفجانج كاسبر» والذى يرى أن التجربة التنموية خلال نصف قرن أثبتت أن عجز بعض البلدان عن تحقق نمو اقتصادى لم يكن بسبب نقص الثروات الطبيعية أو الموارد أو رأس المال لديهم، وإنما بسبب عجزهم عن مكافحة الفساد وعدم تمكين الجهات الرقابية والفشل فى تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الرشيدة مما شكل عائقاً فى وجه الاستثمارات المحلية والأجنبية وعائقًا أمام تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتسبب فى إهدار الجهود لتحريك القوى الإنتاجية.

كما كشف تقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى ٢٠١٦ بعنوان "الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته" أن الفساد يعوق إدارة الموازنات العامة وتطبيق السياسات النقدية الرشيدة ويضعف الإشراف المالي، وبالتالى يضر بالنمو الاحتوائي.

وكما اكدت السيدة كريستين لاجارد، مدير عام صندوق النقد الدولى فإن مكافحة الفساد مطلب أساسى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى لأن التكاليف الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الفساد معلومة ولكن التكاليف غير المباشرة للفساد أكبر وأشد وطأة.

وهذا ما اكده ايضا البنك الدولى الذى اشار إلى أن الفساد يتسبب فى خسائر مالية واقتصادية هائلة حيث يتم دفع قرابة ال ١ تريليون دولار أمريكى كرشاوى سنويا عالميًا وأنه وفق تقدير مؤشر النزاهة العالمى شهدت إفريقيا وحدها تدفقات مالية غير مشروعة فى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٨ تعادل ١,٨ تريليون دولار أمريكي. ولكل هذا أولت أجندة ٢٠٣٠ إهتماما كبيرا بمكافحة الفساد وشددت على الصلة الوثيقة بين مكافحة الفساد والمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة وجاء الهدف ١٦ تحت مسمى "السلام والعدل والمؤسسات القوية" إحتوى على أهداف متعلقة بالحد من الرشوة وتعزيز المؤسسات والوصول إلى المعلومات ليست كتطلعات فقط ولكن كشروط لتحقيق باقى أهداف التنمية المستدامة الستة عشر.

وقد طالبت الأمم المتحدة بجعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد («UNCAC») والتى وقع عليها قرابة ال ١٨٩ دولة صكا ملزما قانونا. وتقدم هذه الإتفاقية إطار شامل وآليات لمنع الممارسات الفاسدة وكشفها ومقاضاة مرتكبيها فى جميع القطاعات وبين كافة طوائف المجتمع.

كما تنص المادة الخامسة منها على ضرورة صياغة استراتيجيات لمكافحة الفساد مع وضع آليات تنفيذ فعالة تعزز المشاركة وتعكس مبادئ سيادة القانون والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة جنبا إلى جنب مع النزاهة والشفافية.

وفى ظل توالى ما يواجه العالم من أزمات وصدمات غير مسبوقة لا تشكل عرقلة نحو مسيرته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب بل تتسبب فى تراجع الإنجازات، تظل مكافحة الفساد أولوية وخطوة هامة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش فى كلمته خلال افتتاح الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذى عقد فى مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية فى ديسمبر ٢٠٢١. كما يظل العالم فى أمسّ الحاجة لتطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة كما أوضحت السيدة غادة والى المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة خلال نفس المؤتمر ، فقد أشارت الدكتورة غادة والى إلى أن هذه الدورة تحظى بأهمية استثنائية بعد أن شهد نفس العام الجلسة الخاصة الأولى فى تاريخ الجمعية العامة حول موضوع مكافحة الفساد واصفةً إياها "بالجلسة التاريخية". وفى خلال هذه الجلسة الخاصة ذكر السيد فولكان بوزكير رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفساد يظل واحدا من أهم التحديات للدول والمؤسسات والمجتمعات وأنه لا يمكننا التظاهر بأنه لم تكن هناك مشاكل قبل جائحة كوفيد-١٩ مشيرا أن العالم لن يتعافى من الانكماش الاقتصادى الحالى دون تضافر الجهود لإنهاء الفساد كما أنه "لا يمكننا السماح باستمرار الفساد ولن نفعل ذلك".

وأخيرًا فى الثانى من مايو ٢٠٢٣ قدمت السيدة لاتشيزارا ستويفا، الرئيس الثامن والسبعون للمجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) ارقاما كاشفة لحجم تأثير الفساد عندما أكدت أنه يتسبب فى إهدار حوالى ٥٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى و٢٥٪ (ما يعادل ١٣ تريليون دولار) من الإنفاق العام العالمى و أن القضاء على الفساد يمكن أن يمول أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن ٣ تريليونات دولار. وقد ذكرت هذه الحقائق خلال اجتماع خاص عقد بهدف طرح حلول قابلة للتطبيق وتحقق نتائج ملموسة لمكافحة الفساد على جميع المستويات وتعزيز تحقيق أجندة ٢٠٣٠. و

ولم تكتفى السيدة ستويفا بهذا بل اشارت إلى أن العالم فى النصف الثانى من مرحلة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وعليه فهناك حاجة ملحة أكثر من ذى قبل لتسريع تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة حيث أنه حتى تاريخه - وفق تقرير الأمم المتحدة المرحلى للمتابعة لعام ٢٠٢٣- هناك فقط ١٢٪ من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح و٥٠٪ منهم أحرز تقدمًا حثيثًا و٣٠٪ منهم شهد تراجعًا فى الإنجاز. مضيفة أن الفساد يمثل العائق الأكبر والأشد أمام تحقيق التنمية المرجوة. واختتمت بأن تكلفة الفساد تتخطى الخسائر المالية لتشمل فقدان الموارد الطبيعية وتفاقم الفقر وعدم المساواة وتقويض الثقة والتماسك الاجتماعى وتهديد الاستقرار الاقتصادى والسياسي.

وبالرغم من أن مصر لها باع طويل فى مكافحة الفساد حيث كانت من أوائل الدول التى صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلا أن منظومة مكافحة الفساد فى مصر قد شهدت تطورًا كبيرًا منذ عام ٢٠١٤. فقد جاءت المادة رقم ٢١٨ من دستور مصر ٢٠١٤ المعدل لتنص على انه "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة

البنك الدولى كشف أن الفساد يتسبب فى خسائر مالية واقتصادية هائلة حيث يتم دفع قرابة ال ١ تريليون دولار أمريكى كرشاوى سنويا عالميًا ووفق تقدير مؤشر النزاهة العالمى شهدت إفريقيا وحدها تدفقات مالية غير مشروعة فى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٨ تعادل ١,٨ تريليون دولار أمريكي.

مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وتبع ذلك دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى تبنى إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد فى اليوم العالمى لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر عام ٢٠١٤ من مقر هيئة الرقابة الإدارية.

وبالفعل تم إطلاق إستراتيجية مكافحة الفساد للفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ كمرحلة أولى. وقد تضافرت جهود كافة أجهزة الدولة من أجل تفعيل الإجراءات التنفيذية لتلك الإستراتيجية ، وتولت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته مهمة متابعة تنفيذ الإستراتيجية كما تولت أمانتها الفنية مهمة رصد ومتابعة أفضل الممارسات الناجحة وكذلك الوقوف على التحديات. واشتملت إستراتيجية مكافحة الفساد على ٣ محاور أساسية:

- المحور الأول يتعلق بالقوانين واللوائح ذات الصلة
- والثانى يتعلق بتمكين الجهات الرقابية والقضائية القائمة على تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية
- والثالث يتعلق بدعم القيادة السياسية لمكافحة الفساد دون أية مجاملة أو تمييز. وقد أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصرى المبذول فى هذا الشأن وأدرجت الإستراتيجية الوطنية كإحدى أهم الممارسات الناجحة فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

و إيمانًا من مصر بأن القضاء على الفساد هو الضامن الوحيد لتحقيق برنامجها التنموى الطموح والوفاء بالتزاماتها الدولية فقد جاء بالبعد الاقتصادى من إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى أطلقها الرئيس السيسى عام ٢٠١٦ محور معنى بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويهدف هذا المحور إلى أن يكون بمصر بحلول عام ٢٠٣٠ جهاز إدارى كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلى من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

والتزامًا من مصر بمواصلة الجهود من أجل الوصول إلى درجات أفضل فى مجال الوقاية من الفساد ومستويات أعلى من النزاهة والشفافية، تم إعداد المرحلة الثانية من إستراتيجية مكافحة الفساد للفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ وذلك بعد دراسة التحديات التى أظهرتها المرحلة الأولى للإستراتيجية لتلافيها، وبعد دراسة العديد

جهود مصر لمكافحة الفساد ساهمت فى إستمرارها فى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بنجاح مما مكنها - وفق تقرير ٢٠٢٣ للأمم المتحدة المعنى بمتابعة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ - أن تتقدم ٦ مراكز من بين ١٦٦ دولة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما حققت زيادة بنسبة ١,١ نقطة نحو تحقيق الأهداف وزادت ريادتها فى التأثير عالميًا لتصل

الإستراتيجية المصرية لمكافحة الفساد استندت على عدد من المبادئ على رأسها أن الأولوية للمصلحة العامة وأن الوقاية خير من العلاج وعليه وأن الجميع سواسية أمام القضاء مع تكامل أدوار السلطات الثلاث فى الدولة وكذلك العمل بمبادئ الحوكمة من شفافية ونزاهة وكفاءة وفاعلية ومساءلة ومحاسبة

من التجارب الدولية فى سبل مكافحة الفساد وتحديد أنسب الطرق للتطبيق على الحالة المصرية.

وأطلق الرئيس السيسى المرحلة الثانية من الاستراتيجية بالفعل فى ختام فعاليات منتدى إفريقيا ٢٠١٨ بشرم الشيخ. وتضمنت عدد من المحاور المتعلقة بالجهاز الإدارى للدولة والتى تشمل تطويره ودعمه ليصبح كفء وفعال مع تبسيط الإجراءات الإدارية، وميكنة الخدمات العامة لتيسير عمليات التدقيق والرقابة الداخلية، واستكمال قواعد البيانات وإتاحتها بهدف تفعيل آليات الشفافية والنزاهة، وتحديث البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد متضمنة التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لضمان الاستقلالية والشفافية فى ذلك المجال، وكذا دعم جهات إنفاذ القانون و تطوير المؤشرات الوطنية المتعلقة بمدركات الفساد بما يعزز من عملية التغذية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته، وإعداد البحوث والدراسات فى المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد و تفعيل التعاون الدولى والإقليمى لنقل خبرات العاملين فى مجال مكافحة الفساد بما يضمن قيامهم بواجبهم الوطنى على أكمل وجه.

وإيمانًا من مصر بأن إرادة الشعوب هى من تضمن تحقيق خطط البلاد التنموية وتسرع وتيرتها فقد تضمنت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مرحلتها الثانية برامج لرفع وعى الشعب من أفراد ومجتمع مدنى وقطاع خاص وإعلاميين وطلاب وأكاديميين لتفعيل دورهم المحوري. واستندت الإستراتيجية على عدد من المبادئ على رأسها أن الأولوية للمصلحة العامة وأن الوقاية خير من العلاج وعليه وجب تقليص فرص حدوث الفساد ومبدأ أن الجميع سواسية أمام القضاء ومبدأ تكامل أدوار السلطات الثلاث فى الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك العمل بمبادئ الحوكمة من شفافية ونزاهة وكفاءة وفاعلية ومساءلة ومحاسبة ووضع إجراءات تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغييرات والاحتياجات المتزايدة.

واستنادا لنتائج "المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري" فإن مصر تشهد انخفاضا فى الفساد الإدارى بها بشكل متواصل قدر ب ١٧,٨ بين الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩ ولم يصدر تقرير مؤشر إدراك الفساد المحلى لعام ٢٠٢١ نتيجة لظروف جائحة كوفيد-١٩، كما تقدمت مصر درجتين فى التقرير السنوى الذى تصدره منظمة الشفافية الدولية الخاص بمؤشر الفساد العالمى لعام ٢٠٢٠ و تقدمت ٥٥ مركزاً فى "مؤشر مكافحة الفساد" خلال ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، ذلك فضلا عن توالى الإعلان عن وقائع الفساد ومحاسبة المسئولين المتورطين فيها. وتأكيدا على مدى جدية مصر فى مكافحة الفساد وما توليه القيادة السياسية من أهمية لهذا الملف فقط أطلقت المرحلة الثالثة من إستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد لتغطى الفترة من ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٣٠. ونظرا للطبيعة المتشابكة لقضايا مكافحة الفساد، فإن الأهداف الخمس للإستراتيجية فى نسختها الثالثة تتسم بالتقاطع والتشابك فيما بينها، بل وتؤثر فى بعضها البعض وتنفذ بشكل متوازي. تعتبر الإستراتيجية الجهاز الإدارى للدولة حجر الأساس فى إطار جهود مكافحة الفساد لكونه المنوط بالعملية التنفيذية ولتفاعله بشكل يومى ومباشر مع المواطنين. كما تعتبر التشريعات من أهم الأدوات الداعمة وعليه وجب إعداد بنية تشريعية موائمة للسياق الوطنى ومتماشية مع الأطر والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وقد رسمت النسخة الثالثة خارطة طريق لضمان دقة التنفيذ وسرعة تحقيق النتائج فحددت مستهدفات كمية وعرفت الجهات المعنية بالتنفيذ ووفرت آليات للمتابعة وإعداد التقارير.

الخلاصة

أن جهود مصر لمكافحة الفساد قد ساهمت فى إستمرارها فى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بنجاح مما مكنها - وفق تقرير٢٠٢٣ للأمم المتحدة المعنى بمتابعة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ - أن تتقدم ٦ مراكز من بين ١٦٦ دولة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما حققت زيادة بنسبة ١,١ نقطة نحو تحقيق الأهداف وزادت ريادتها فى التأثير عالميًا لتصل ل ٩٨,٨.

وعلى الرغم من التقدم المحرز والانجاز الملحوظ فإن مصر جادة ومستمرة فى مسيرتها نحو مكافحة الفساد وعازمة على القضاء نهائيًا عليه عبر عمل جماعى ورؤية موحدة تحت مظلة قيادة سياسية واعية تتبنى ثقافة الأولويات

الأمن السيبرانى.. ومكافحة الفساد وطنياً

بقلم: القاضى / حاتم جعفر
الرئيس بمحاكم الاستئناف
وخبير الأمن السيبراني والادلة الرقمية بالاتحاد الدولي للاتصالات

زاد الوعى العالمى بأهمية الأمن السيبرانى فى السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الهائل فى طريقة استخدام التكنولوجيا ونوعية ذلك الاستخدام، الأمر الذى أدى إلى حتمية اللجوء لتلك الوسائل الجديدة مما ساعد وأسس فى ظهور مصطلح التحول الرقمى وزيادة نسبة الاعتمادية على تلك الوسائل. كما ظهرت بشكل واضح الضرورة الملحة للتوسع فى هذا التحول الرقمى مع ظهور وانتشار جائحة كورونا فى العالم والذى حول الأمر من اختيار ورفاهية إلى أسلوب حياة وحتمية لا غنى عنها ولا بديل لها، وهو ما دفع عجلة التحول الرقمى فى مصر نحو الانتشار لمزاياه العديدة ومنها توفير الوقت والجهد والمال وسهولة تقديم الخدمات للمواطنين وتمكينهم من الاستفادة بذلك التطور وهو ما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وقد استتبع ذلك ضرورة تأمين تلك المعاملات الناتجة عن التحول الرقمى فى إطار متناسق ومتناغم مع باقى جهود الدولة بما يسمح بمنع ومكافحة الفساد فى تلك البيئة التكنولوجية وما نتج عنها من آليات جديدة وأساليب متطورة فى الفساد واحتياج ذلك لأساليب أكثر تطوراً فى منعه ومكافحته.

وقد اهتمت مصر بمجال الأمن السيبرانى منذ وقت مبكر كما سعت للريادة وتصدر المشهد العربى والإفريقى فى المؤشرات الدولية وكانت فى مقدمة الدول التى تسعى لاستمرارية التحسين وخلق تجربة ناجحة ورائدة فى الشرق الأوسط حيث حققت المركز التاسع عالمياً فى المؤشرالعالمى للأمن السيبرانى «GCI» لعام ٢٠١٤، وفى ضوء حوكمة الأمن السيبرانى على الصعيد الوطنى قامت مصر بإصدار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى ٢٠١٧ -٢٠٢١ التزاماً بالاتجاهات العالمية الحديثة والتزاماً بالاستحقاقات الواردة بالدستور المصرى الصادر فى ٢٠١٤ فى المادة ٣١ من الدستور« أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذى ينظمه القانون» .

وقد سعت مصر نحو بناء وتأسيس منظومة حديثة قادرة على حماية الفضاء السيبرانى المصرى حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للأمن السيبرانى برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويضم المجلس ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ويضم بين أعضائه ممثلا لهيئة الرقابة الإدارية. ويهدف المجلس إلى تعزيز الأمن السيبرانى فى مصر وحماية البنى التحتية الحيوية الحكومية والخاصة من الهجمات السيبرانية المحتملة .

وقد اتخذ المجلس العديد من القرارات المنظمة لتحقيق هذا الهدف، بما فى ذلك تطوير القدرات الوطنية للأمن السيبراني، وتعزيز التعاون الدولى فى هذا المجال بالإضافة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى .

إن التعرض لدور الأمن السيبرانى فى مكافحة الفساد يتطلب التأكيد على أن الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدد النظام العام والأمن القومى والتنمية المستدامة للدول، ويمكن تعريفه بأنه «انحراف أو تدمير للنزاهة فى أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة» كما يمكن تعريفه بأنه «الأعمال غير النزيهة التى يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون منصب فى السلطة وذلك لتحقيق مكاسب خاصة أو إساءة استغلال الموارد المتاحة».

والأمن السيبرانى كما عرفه الاتحاد الدولى للاتصالات هو، مجموعة الأدوات والسياسات والمبادئ التوجيهية ونهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتقنيات التى يمكن استخدامها فى حماية توفر وسلامة وسرية الأصول فى البنية التحتية الموصولة التابعة للحكومة والمنظمات الخاصة والمواطنين، وتشمل هذه الأصول أجهزة الحوسبة الموصولة والموظفين والبنية التحتية والتطبيقات والخدمات وأنظمة الاتصالات والبيانات فى البيئة السيبرانية»

ومن أخطر أشكال الجرائم السيبرانية تلك التى تستهدف القطاعات الحكومية، خاصة المسؤولة منها عن مكافحة الفساد. فهذه القطاعات تحتاج إلى حماية عالية لبياناتها وأنظمتها من أى تدخل خارجى قد يهدف إلى التأثير على سير عملها ، أو يهدف إلى إفشاء معلومات سرية أو إلى تغيير نتائج التحقيقات أو إلى تشويه سمعتها أو إلى تعطيل خدماتها، وهذه الإجراءات هى عصب ما يهدف إليه الأمن السيبرانى من تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهى

السرية CONFIDENTIALITY وهى منع الوصول للمعلومات إلا من خلال الأشخاص المصرح لهم وتحديد من له صلاحية التعديل أو الحذف أو الإضافة.

السلامة أو النزاهة INTEGRITY وهى ضمان صحة وسلامة المعلومات عند إدخالها أوحفظها أو انتقالها داخل النظام

التوافر AVAILABILITY وهو ضمان الوصول للمعلومة فى أى وقت وعدم تعطل ذلك ويعد المساس بأى مكون من المكونات الثلاثة السابقة خرقاً لإجراءات الأمن السيبرانى .

وبالنظر للتعريف السابق للأمن السيبرانى ومكوناته وتعريف الفساد نجد أن الأمن السيبرانى هو جهاز مكافحة الفساد فى النظم المؤتمتة وقواعد بياناتها بعد التحول الرقمى وكلما تم تطبيق سياسات الأمن السيبرانى بدقة زادت قدرة المؤسسة على منع ومكافحة الفساد مع الأخذ فى الاعتبار الاختراقات الخارجية وتطور التقنيات المستخدمة لكشف الثغرات وكذا التهديدات الداخلية INSIDER THREATS نتيجة لتواطؤ بعض الفاسدين داخل المؤسسة فخطر داخلى واحد يعادل جهود مؤسسات تحاول الاختراق من الخارج، لذا يجب العمل بصفة مستمرة على

توعية المستخدمين بأهمية الأمن السيبرانى ورفع قدراتهم.

تحديث الأنظمة والبرامج المستخدمة بشكل دورى ومتابعة ذلك

استخدام البرامج الأمنية للكشف عن الهجمات الالكترونية وتحليلها.

مواكبة التطور العالمى فى هذا المجال خاصة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى

يتكون الأمن السيبرانى دائماً من ثلاثة مكونات أساسية وهى « الأشخاص والإجراءات أو العمليات والتقنية « PEOPLE PROCESS TECHNOLOGY FRAMEWORK وهذه المكونات لابد أن تتكامل لتحقيق الأمن السيبرانى فشراء أحدث الأنظمة واتخاذ افضل الإجراءات لا يفيد مع عدم وجود كوادر واعية قادرة على فهم المنظومة والعمل بها كذلك وجود كوادر واعية وتقنيات حديثة متقدمة بلا إجراءات وسياسات واضحة اهدار للأموال، إذن فهو مثلث متكامل لا غنى فيه لشئ عن الاخر .

ولتحقيق الحوكمة السيبرانية CYBERSECURITY GOVERNANCE داخل مؤسسات الدولة وغيرها يجب تبنى استراتيجية للأمن السيبرانى تتضمن وضع أطر تشريعية وتنظيمية محكمة وسياسات معلنة تنظم الإجراءات والممارسات والمساءلة داخل الأنظمة الرقمية، كما يجب تحديد المسئوليات والصلاحيات بين الجهات القائمة التنفيذ والتدقيق بكل وضوح منعاً للتداخل، ووجود آليات محددة وواضحة للرقابة والمساءلة على القطاعين العام والخاص.

إن العلاقة بين الأمن السيبرانى ومكافحة الفساد علاقة طردية طول الوقت فكلما زاد الوعى والاهتمام بتطبيق معايير وضوابط الأمن السيبرانى زاد مقدار منع ومكافحة الفساد بالعمل على تمكين الحوكمة السيبرانية وهى عصب الأمن السيبرانى وكلما اتجهت الدول والمؤسسات لها تكون النتائج مبهرة لأن وجود سياسة سيبرانية واضحة ومحكمة ومعلنة تزيد الشفافية وتمكن من المراقبة تارة بتصنيف البيانات والمعلومات وتحديد صلاحيات المستخدمين فى الوصول إليها والقدرة

من أخطر أشكال الجرائم السيبرانية تلك التى تستهدف القطاعات الحكومية، خاصة المسؤولة منها عن مكافحة الفساد. فهذه القطاعات تحتاج إلى حماية عالية لبياناتها وأنظمتها من أى تدخل خارجى قد يهدف إلى التأثير على سير عملها ، أو إفشاء معلومات سرية أو تغيير نتائج التحقيقات أو تشويه سمعتها أو تعطيل خدماتها

اهتمت مصر بمجال الأمن السيبرانى منذ وقت مبكر وكانت فى مقدمة الدول التى تسعى لاستمرارية التحسين وخلق تجربة ناجحة ورائدة فى الشرق الأوسط حيث حققت المركز التاسع عالمياً فى المؤشرالعالمى للأمن السيبرانى «GCI» لعام ٢٠١٤، وفى ضوء حوكمة الأمن السيبرانى وعلى الصعيد الوطنى قامت مصر بإصدار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى ٢٠١٧ -٢٠٢١ التزاماً بالاتجاهات العالمية الحديثة والتزاماً بالاستحقاقات الدستورية

على تعديلها وتارة بتحليل نتائج الأنظمة المؤتمتة، بعد أن كان مصطلح إعادة هندسة الإجراءات والرقابة عليها هو الطاغى قبل التحول الرقمى ووجود إجراءات وتعليمات محددة يتم محاسبة المخطئ والمقصر عليها أصبح فى ظل التحول الرقمى المعيار الأمثل للتدقيق والمراجعة هو وجود سياسات وضوابط للأمن السيبرانى وهو الأمر الذى تتضح معه أهمية الأمن السيبرانى ودوره الفعال فى منع ومكافحة الفساد، ولما كان مكافحة الفساد من أهم التحديات التى تواجه المجتمعات فى جميع أنحاء العالم، وتشكل التهديدات السيبرانية جزءاً أساسياً من هذه التحديات، لذلك تتطلب مكافحة الفساد بواسطة الأمن السيبرانى استخدام مجموعة واسعة من الأدوات والتطبيقات التى تساعد فى الكشف عن الجرائم السيبرانية والوقاية منها منعاً للفساد :-

- أدوات مراقبة الشبكات: تساعد فى رصد الأنشطة غير المشروعة على الشبكات وتحد المخاطر السيبرانية والهجمات الإلكترونية ويفضل أن يتم ذلك من خلال "NETWORK OPERATIONS CENTER"
- أدوات تحليل البيانات وهى تستخدم لتحديد أنماط غير عادية أو مشبوهة ووفقاً لتصورات تتناسب وطبيعة قواعد البيانات والوظائف.
- أدوات تشفير البيانات وفك التشفير والتى تستخدم لحماية البيانات الحساسة .
- أدوات الحماية من الفيروسات والبرامج الخبيثة والعمل على حجبها وإزالتها.
- أدوات ادارة الهوية والوصول والتحقق من المستخدمين المخولين.
- أدوات إدارة الصلاحيات والتى تعمل على إدارة وتعيين صلاحيات الحسابات.
- أدوات إدارة الحوادث السيبرانية والتى تساعد فى استعادة الأنظمة والبيانات .

إن التحدى الحقيقى فى المرحلة الحالية هو الانتقال للتحول الرقمى دون القدرة على مواكبة ذلك بغطاء قوى وأساس متين للأمن السيبرانى وهو ما يعد بحد ذاته فساد فى المسار الإداري، لأن حجم النفقات على الأمن السيبرانى فى المؤسسات لا يمثل واحد بالمائة من حجم الخسائر خاصة فى بعض هجمات فيروس الفدية وتشفير البيانات وكذا تسريب البيانات الحساسة خاصة أنه يدخل ضمن الأصول الرقمية المطلوب حمايتها والبُنى التحتية للدولة خاصة الحرجة منها ويكفى أن نقول إنه من المتوقع أن تتجاوز تكلفة الهجمات الإلكترونية على الاقتصاد العالمي حاجز الـ ١١,٥ تريليون دولار أميركى فى ٢٠٢٣، و بأن ترتفع التكلفة العالمية للجرائم السيبرانية إلى ٢٣ تريليون دولار أميركى بحلول عام ٢٠٢٧.

لدينا تحديات جمة ومخاطر كُثر إلا أن التحديات الخاصة بمكافحة الفساد وخاصة السيبرانية تمثل نمطا جديدا يتطلب القدرة على مواجهته وصده منذ إعداد الدراسة التحليلية للأنظمة والاستفاضة فى شرح سبب منح ومنع الصلاحيات مرورا بإختبار الكود المصدرى للنظام وفحص مواضع الضعف وعلاجها وصولا لتقارير تقييم ومؤشرات الأداء لكامل النظام، فتحديد الصلاحيات وفقاً للصفات والمسميات الوظيفية على النظام يعمل على ضبط الأداء وحوكمة الاختصاصات وعماد ذلك ومرده أن« المعرفة قدر الحاجة» والحاجة معيارها فى هذا الصدد الصفة الوظيفية وهى التى تمنع أى فساد ناتج عن تداخل الاختصاصات أو عدم وضوحها أو استغلال المستخدمين لأن كل صاحب صلاحية مطالب بالحفاظ عليها والزود عنها بقدر تحمل مسئولية الإخلال بها أو المساس بما ينسب إليه داخل النظام الالكترونى لانه لا مجال لانكار المسئولية فى ظل تحديد الهويات الرقمية وضمانية الوصول بالاشتراطات الخاصة بكل مستخدم من خلال نظم التحقق من الهويات وغيرها، كما أن العمل داخل أنظمة الدولة خاصة فى حال اختلافها وتباين تقنياتها وهيكلية بنائها يتطلب قدرا عاليا من الخبرة والمرونة فى مجال تأمينها وتحليل بياناتها ومعالجتها بمراعاة القوانين واللوائح المنظمة فالبيانات الضخمة «BIG DATA» هى بترول المستقبل وكشف أنماط التلاعب فيها هى قدرة تحليل هذا البترول ومنع ومكافحة الفساد فيه .

يكبد العالم ٣ تريليونات سنوياً

التعاون الدولى.. الطريق إلى مكافحة الفساد العابر للحدود الوطنية

بقلم: أحمد محرم
رئيس مجموعة بالإدارة المركزية
لمكافحة الجريمة المنظمة بهيئة الرقابة الإدارية

ومن أبرز أشكال جرائم الفساد العابر للحدود الوطنية الرشوة الدولية والتى تُعد النمط الكلاسيكى للفساد سواء كانت مالية أو عينية، كذلك الجرائم المنظمة فى مجالات الاتجار بالبشر، زراعة الأعضاء البشرية، تهريب المهاجرين، الهجرة غير الشرعية للبالغين والأطفال القصر، النقد الأجنبى، أيضاً تُعد الجريمة السيبرانية أحد أشكال جرائم هذا النوع من الفساد

غرف الفساد فى الأرض منذ أقدم العصور، وتعمقت جذوره وتباينت صوره وأساليبه، وأصبح لايقتصر على المجتمعات الوطنية داخل حدود الدولة الواحدة التى تخضع لذات النظام العقابي، بل أصبح ظاهرة دولية تشترك فيها كل الدول دون تمييز، عابراً للحدود الإقليمية، ويمس كل المجتمعات والاقتصاديات، الأمر الذى جعله أكثر خطورة وأشد ضرراً ويصعب السيطرة عليه،إلى حد أنه يُصبح أحياناً اقوى من النظم الحاكمة فى بعض الدول.

ويمكن تعريف الفساد العابرللحدود الوطنية على أنه إحدى حالات الفساد التى تمتد فى البعد المكانى خارج الاقليم الوطنى عابرة للحدود الإقليمية، ويكون أطرافه من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية، والتى تربطهم علاقات منفعة مع جهات أجنبية أو مع الجماعات الاجرامية التى تمارس جرائم النقد الأجنبى والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والمخدرات والدعارة، أو مع شبكات الجرائم الالكترونية والمعلوماتية لتنفيذ عمليات فاسدة، متعدين على الأنظمة الرقابية والقضائية للدولة محددة، مستغلين نقص التعاون واختلاف الانظمة والقوانين بين دول العالم.

ويتسم هذا النوع من الفساد بعدة خصائص، تتمثل فى أنه عملية معقدة، متشابكة الأطراف، تعتمد على تدويل الجريمة، بمعنى أن الجريمة تقع فى عدة دول وليست دولة واحدة ومن ثم يصعب رصدها، كما له القدرة على تعمية الأجهزة الرقابية، والتأثير على الرأى العام من خلال تغيير الحقائق والواقع بأساليب متعددة، أيضا يحتاج إلى تمويل كبير وعلاقات متعددة لا تتوافر إلا للطبقات العليا من المجتمع أو كبار المسؤولين فى الدولة، بدافع تحقيق قدر كبير من المنفعة لهم، ويعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة كوسيلة اتصال بين مرتكبى الجرائم لتقليل فرصة تتبعهم وضبطهم.، وأن هذا النوع من الفساد يمكن استشعار مدى خطورته بالنظر إلى آثاره التى يخلقها فى المجتمع وقدرته على النفاذ بسرعه كبيرة وعلى نطاق واسع، كما أنه فى بدايته يكون هشا وضعيفا يسهل السيطرة عليه وملاحظته وكذلك منعه، ولكن مع مرور الوقت، تترسخ فكرة الفساد داخل المستفيدين، وتعتاد الشعوب على الأوضاع التى يخلفها هذا الفساد.

لقد كان تفشى الفساد العابر للحدود الوطنية بشكل كبير فى الآونة الأخيرة نتاج للعديد من العوامل التى تشابكت معاً لخلق بيئة مناسبة له، ليتكون ويتغلغل داخل العديد من الممارسات الدولية، دون وجود إطار رقابى يحيط هذه الممارسات بالشفافية والنزاهة، ومن أهم هذه العوامل انتشار العولمة واقتصاد السوق واتجاه الدول نحو الخصخصة ومحاولة سيطرة رأس المال وكبار رجال الأعمال على الحكم وإفسادهم لرجال السلطة، كذلك من هذه العوامل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية والتى أصبحت تسيطر على مجريات الأمور فى العديد من المجالات وتعتمد فى إنهاء مصالحها على قصور التشريعات، إلى جانب دعم حكومات الدول المتقدمة للرشوة والفساد فى الدول النامية، حيث أنها لا تعتبر رشوة مسؤول أجنبى خارج الدولة جريمة، كذلك ساعد فى خلق هذه البيئة المناسبة إمتلاء الساحة العالمية بالحروب والتى تخلق حالة من عدم الاستقرار وتجعل المجتمعات مشتتة ويصعب إنفاذ القانون بها، وعدم تفعيل الاتفاقات الدولية المبرمة لمكافحة الفساد، مع ندرة عمل أجهزة الرقابة خارج الدول والخلل فى التعاون بين الدول فى تطبيق هذه الإتفاقيات، وذلك كله إلى جانب عجز الدول النامية عن توفير الميزانيات الملائمة لخلق مؤسسات رقابية وتدريب كوادرها لتصبح فعالة فى مواجهة الفساد.

ومن أبرز أشكال جرائم الفساد العابر للحدود الوطنية الرشوة الدولية والتى تُعد النمط الكلاسيكى للفساد سواء كانت مالية أو عينية، كذلك الجرائم المنظمة فى مجالات الاتجار بالبشر، زراعة الأعضاء البشرية، تهريب المهاجرين، الهجرة غير الشرعية للبالغين والأطفال القصر، النقد الأجنبى، أيضاً تُعد الجريمة السيبرانية أحد أشكال جرائم هذا النوع من الفساد والتى تعتمد على التكنولوجيا والفضاء السيبرانى مثل الاحتيال الإلكترونى والتجارة الإلكترونية فى سلع غيرمشروعة، واستغلال الأطفال وابتزازهم جنسياً من خلال شبكة الإنترنت.

ويلعب الفساد العابر للحدود دوراً مؤثرا فى إجهاض حلم الدول النامية فى التنمية والازدهار حيث يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث فى هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادى متى تجاوز الحدودحيث يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويضعف الأثر الإيجابى لحوافز الاستثمار، كما تمتد آثاره إلى حد أنه قد يقضى على أى تطور اقتصادي، فقد أشارت الدراسات فى هذا المجال إلى أن الفساد العابر للحدود الوطنية يترتب عليه تكلفة اقتصاديه ضخمة، حيث يتكبد العالم ما يقرب من ثلاثة تريليونات دولار سنوياً، وهى كمية هائلة من الأموال تتسرب إلى الحسابات الخاصة بالمجرمين والمفسدين بدلاً من استثمارها فى مشروعات التنمية والخدمات العامة، كما أن هذا النوع من الفساد يُعد تهديدا لاستقرار المجتمعات وأمنها، وإهداراً للقيم الدينية، وتقييداً لعملية التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على مستوى العالم ويعرض الدول لأخطار يصعب مواجهتها متى ترسخ الفساد وتجاوز حدود السيطرة

والجدير بالذكر أن مصر قد تعرضت للكثيرمن هذه الجرائم والقضايا العابرة للحدود، فى مجالات غسل الأموال والرشاوى الدولية والجريمة المنظمة وتجارة الأعضاء والابتزاز الجنسى، وغيرها من القضايا الهامة، التى لها آثار خطيرة على المجتمع المصرى إن لم يتم التصدى لها، إلا أنه بفضل جهود المؤسسات الرقابية بالدولة والتى يأتى على رأسها هيئة الرقابة الإدارية تم الكشف عن هذه القضايا، وقد برزت هذه الجهود فى ظل ما انتهجته هيئة الرقابة الإدارية من استراتيجيات وطنية بمراحلها المتعاقبة لمكافحة الفساد بصفة عامة، وما انبثق عن هذه الاستراتيجيات من آليات عمل لمكافحة الفساد العابر للحدود وعزز من هذه المجهودات الاتفاقيات الدولية والمبادرات التى صدقت عليها مصر لمكافحة الفساد، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتى تمكنت الهيئة فى إطارها التصدى لهذه الجرائم بالتعاون مع العديد من الجهات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية ومنها وزارة الأمن الداخلى الأمريكى (DHS)، إدارة التعاون الأمنى الدولى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة، المكتب الاتحادى للشرطة الجنائية الألمانية بالسفارة بالقاهرة، شرطة مقاطعة براندنيورج الألمانية، مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية "نزاهة" أيضاً عزز من هذه الجهود انضمام مصر ممثلة فى هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة GLOBE الدولية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والتى ستوفر منصة تفاعلية لتبادل المعلومات الخاصة بقضايا الفساد بشكل فورى بين الجهات الوطنية فى الدول المختلفة، بما يكمل ويدعم الإجراءات الرسمية للتعاون القانونى التى يصعب استكمالها بسرعة تواكب سرعة تحرك شبكات الفساد، إلا أن نجاح هذه الشبكة يعتمد على قيام أكبر عدد ممكن من مؤسسات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون حول العالم بالمشاركة بشكل فعال والاستفادة منها لتبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع.

ونتيجة لهذه المجهودات حظيت مصر على تقدير دولى على مجهوداتها فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة وبصفة خاصة فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كإحدى الممارسات الإيجابية فى مجال مكافحة الفساد، وهو ما تجلى من خلال الإشادة بذلك فى مختلف المحافل واجتماعات المنظمات الدولية كالمجالس الأوروبية والاتحاد الأوروبى والوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل(FRONTEX)

> من أهم العوامل فى انتشار العولمة واقتصاد السوق وإتجاه الدول نحو الخصخصة ومحاولة سيطرة رأس المال وكبار رجال الأعمال على الحكم وإفسادهم لرجال السلطة، كذلك سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية والتى أصبحت تسيطر على مجريات الأمور فى العديد من المجالات وتعتمد فى إنهاء مصالحها على قصور التشريعات، إلى جانب دعم حكومات الدول المتقدمة للرشوة والفساد فى الدول النامية

> هناك حاجة ملحة لمزيد من التعاون الدولى الملائم للتصدى للفساد العابر للحدود ، يتمثل فى تفعيل التعاون غير الرسمى بشكل فورى فى مجال تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة فى الدول المختلفة ، كذلك إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفورى للمعلومات عن جرائم الفساد بين مصر والدول المصدقة على إتفاقية الأمم المتحدة والدول الإفريقية والعربية ذات الاهتمام المشترك

بالاتحاد الأوروبى بالقاهرة، أيضاً تجلى باستضافة مصر للمؤتمرات الدولية والجمعيات العمومية مثل استضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الدول أطراف اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد(COSP-9) بمدينة شرم الشيخ ٢٠٢١، وما تلاها من رئاسة السيد الوزير/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية لمجموعات عمل الإتفاقية بفيينا، أيضاً إستضافة اجتماع الجمعية العمومية السنوى الرابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية والمنتدى الإفريقى الاول لهيئات مكافحة الفساد الإفريقية فى شهر يونيو ٢٠١٩ فى مدينة شرم الشيخ، وفوز مصر فى شهر يونيو ٢٠٢٢ بمنصب رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، كذلك تجلى برئاسة السيد الوزير/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية أعمال الاجتماع الوزارى الأول لأجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد للدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى والذى عقد بالمملكة العربية السعودية فى أواخر عام ٢٠٢٢ وانتهى بإقرار اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء فى المنظمة فى مجال إنفاذ القانون ومكافحة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تضافر الجهود سواء على المستوى الوطنى أو الدولى فى مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، ورغم الاشادات الدولية، إلا أن مصر حققت تراجعاً فى مؤشر مدركات الفساد العالمى لعام ٢٠٢٢ حيث سجلت ٣٠ درجة عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣٣ درجة عام ٢٠٢١، إلا أن هذا التراجع لايعنى الإخفاق فى الجهود الرقابية، ولكن هذا المؤشر هو مؤشر إنطباعى يعتمد على استقصاءات لرأى الخبراء تجاه مستوى الفساد الموجود حسب خبرته الواقعية، ولا يعتمد على البيانات الإحصائية كعدد قضايا الفساد فى المحاكم، ومن ثم ينبغى ألا يُستخدم هذا المؤشر فى تقييم أثر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مستويات الفساد، وذلك لأنه يحيطه قدر كبير من سوء الفهم والأخطاء الإحصائية، كغيره من مؤشرات الفساد، ولهذا السبب ينبغى على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التوضيح – ضمن استراتيجيتها- أن بعض مقاييس الفساد المعروفة على نطاق واسع ليست مفيدة فى التقييم، وأن نتائجها مضللة وذلك لتوعية المواطنين بمنهجية هذه المقاييس وعدم صلاحيتها للحكم على نجاح أو فشل الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها خلافا للواقع.

أيضاً الجدير بالذكر أنه وفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر فى شهر يناير لعام ٢٠٢٣ فإن معظم دول العالم لا تزال تُخفق فى مكافحة الفساد حيث حققت ٩٥٪ من البلدان تقدمًا ضئيلاً أو لم تحقق أى تقدّم على الإطلاق منذ عام ٢٠١٧، وليست مصر وحدها هى من لم تحقق هذا التقدم، أى أن جهود مكافحة الفساد على مستوى معظم البلدان – ومن بينها مصر – لم تأت بثمارها فى تحقيق تحسن فى مؤشر مدركات الفساد لهذه الدول، وقد يرجع هذا إلى الصراع المتزايد على القطبية الأحادية فى العالم وما تسفر عنه من إرتفاع حدة الأزمات والصراعات والعنف الدولي، والذى تنعكس آثاره العظمى على الدول النامية.

كما تضمن التقرير عدم تحسن مصر فى الدرجة أو التصنيف إلى ما أنسبته للسلطات المصرية من معاقبة المعارضة واحتجاز الصحفيين والسياسيين والناشطين، والاستخدام غير القانونى للقوة والإعتقالات الجماعية، وأن حريات المجتمع والتعبير مقيدة بشدة فى البلاد، وهو أمر ليس بالغريب فى ظل أن مصادر البيانات المعتمد عليها فى إعداد هذا المؤشر عبارة عن محللين وباحثين أجانب وكذا جهات ومنظمات دولية غير رسمية تعمل فى مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدنى من خلال أجندة ذات أبعاد سياسية موجهة ضد الدولة المصرية، والذى يؤكد ذلك عدم التطرق للجهود والإجراءات التى قامت بها الدولة المصرية فى مجال مكافحة الفساد.

وفى ظل ما فرضته الصراعات الدولية والأزمات المحلية من تزايد لمعدل الجرائم العابر للحدود الوطنية، أصبح هناك حاجة ملحة لمزيد من التعاون الدولى الملائم للتصدى لهذا الفساد، يتمثل فى تفعيل التعاون غير الرسمى بشكل فورى فى مجال تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة فى الدول المختلفة، كذلك إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفورى للمعلومات عن جرائم الفساد بين مصر والدول المصدقة على إتفاقية الأمم المتحدة والدول الإفريقية والعربية ذات الاهتمام المشترك، مع الأخذ فى الاعتبار أن خط الدفاع الأول أمام الفساد هو نشر مبادئ النزاهة والشفافية فى المجتمعات وبين الأفراد بمشاركة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

تضمن الحد من وقائع الفساد
مدونات السلوك الوظيفى..
ثلاثية النزاهة والأمانة والمسئولية

بقلم: عبد المجيد الفقى
عضو إدارة دعم الاستثمار بهيئة الرقابة الإدارية

النزاهة والأمانة والمسئولية ثلاثية يجب أن يتحلى بها كل موظف عام من أجل مكافحة الفساد، ولهذا نصت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صراحة فى مادتها الثامنة أنه «من أجل مكافحة الفساد تعمل كل دولة طرف ضمن جملة أمور على تعزيز النزاهة والأمانة والمسئولية بين موظفيها العموميين وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانونى.
وعلى وجه الخصوص تسعى كل دولة طرف إلى أن تطبق ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية».

وقد انضمت مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ وقامت بعدد من التدابير التنظيمية والإجرائية وإصدار عدد من التشريعات الداخلية للامتثال لالتزاماتها الدولية توافقاً مع بنود الاتفاقية وهو ما عززه صدور نص دستورى صريح فى المادة ٢١٨ من الدستور المصرى على أنه « تلتزم الدولة بمكافحة الفساد ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية».

وعلى هذا النحو أصبحت مكافحة الفساد التزام دستورى واجب التنفيذ من خلال تكاتف جهود كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية متكاملا مع باقى الجهات بالدولة حيث عمدت خلال الفترة الماضية إلى إجراء حزمة من التطبيقات الخاصة بالإصلاح المؤسسى والتشريعى للأجهزة والقوانين ذات الصلة، ويأتى أبرز القوانين التى تم العمل عليها « قانون الخدمة المدنية » الصادر فى عام ٢٠١٦ ليحل محل قانون العاملين المدنيين بالدولة، وتضمن القانون الجديد تعريف الموظفين بحقوقهم وواجباتهم وأهداف الوحدة الإدارية التى يعملون بها والقواعد والإجراءات الواجب إتباعها، من خلال تدريب مبدئى تضعه إدارات التدريب الداخلى

ومن هذا المنطلق أضحت مدونات السلوك الوظيفى جزءًا أساسياً لتنفيذ أهداف الإستراتيجية فى مكافحة ومنع الفساد بالجهاز الإدارى للدولة.

وتعد مدونات السلوك الوظيفى وأخلاقيات الوظيفة العامة إطار عام يجب على الموظف العام التقيد به والعمل بمقتضاه فهى مدونة تلقى الضوء على المعايير والقيم التى يجب على مؤدى الخدمة أن يتحلى بها أثناء تأدية وظيفته وتلعب المدونات دوراً فعالاً فى الحد من وقائع الفساد

تلعب مدونات السلوك دورا مهما فى منع الالتباس (المنطقة الرمادية) والتى تحدث عند بعض الموظفين حول بعض الأفعال المؤثمة قانوناً، خاصة التى جرى العرف على التعامل معها بشكل طبيعى مثل قبول الهدايا، حتى لو بعد إنتهاء تقديم الخدمة، أو قبول التبرعات والهبات النقدية والعينية والإستضافات الفاخرة وتضارب المصالح

مدونات السلوك الوظيفى ليســـت مجرد وثيقة على ورق أو إجراء شكلى بل تحتاج إلى تنفيذ فعال ومتابعة دقيقة ليُعتمد عليها كأداة قوية فى مكافحة الفساد وإرساء معايير أخلاقية عالية لتساهم فى بناء مجتمع أكثر عدالة وإستقرار.

حيث تعتبرها بعض الدول جزء لا يتجزأ من عقد العمل مثل دولة فرنسا واعتبرتها دول أخرى دستور عمل للجهاز التنفيذى بكامله مثل المملكة الأردنية الهاشمية.

إلا أنه مع الاهتمام المتزايد بدور الوقاية من الفساد وجب أن تتضمن المدونات بخلاف المبادئ العامة المتمثلة فى احترام القانون مثل الحيادية والنزاهة والمساءلة والكفاءة والفاعلية نصوص أخرى معنية بمنع ومكافحة الفساد منها :

– تعزيز الشفافية والإفصاح فعندما يشعر الموظفون بالثقة فى أجواء العمل ويترسخ لديهم أنه يتم التعامل مع الفساد بجدية فإنهم يصبحون أكثر استعداداً للإبلاغ عن أى ممارسات فاسدة يشاهدونها أو يشتبهون فيها.

– تحسين إدارة المخاطر بحيث تعمل المدونات أيضا كأداة فعالة فى منظومة إدارة المخاطر بالجهاز الإدارى للدولة من خلال تحديد و توضيح السلوكيات المرفوضة والعمل على الحد منها أو منعها أو التعامل معها بالشكل الأمثل .

– منع الالتباس (المنطقة الرمادية) حيث العديد من موظفى الدولة يختلط عليهم القيام ببعض الأفعال المؤثمة قانوناً، إلا أنه جرى العرف على التعامل معها بشكل طبيعى مثل قبول الهدايا، حتى لو بعد إنتهاء تقديم الخدمة، أو قبول التبرعات والهبات النقدية والعينية والإستضافات الفاخرة وتضارب المصالح ، حيث تلعب مدونات السلوك دوراً واضحاً للتصدى لهذه الأفعال والممارسات الفاسدة من خلال تنظيم ما هو مسموح بقبوله وما هو محظور على الموظف ارتكابه مع توضيح العقوبات المنتظرة من إتيان هذه الأفعال ومن هنا يتحقق القصد الخاص بعلم الموظف بتداعيات المسئولية القانونية لما يقوم به من أفعال مجرمة قانوناً مع علمه بها .

– تنظيم عملية الشكاوى الداخلية الخاصة فى وقائع الفساد، لأن العديد من العاملين بالجهاز الإدارى بالدولة تتكشف لديهم معلومات أو وقائع فساد إلا إنهم لا يبادروا بالإبلاغ عنها لعدة أسباب أهمها ضعف ثقافاتهم القانونية لتحديد نوع وعناصر واقعة الفساد والخوف من عدم صحة المعلومة أو تحاشيهم للبطش بهم من قبل المتورطين فى الواقعة مما يستدعى أن تتضمن مدونات السلوك الوظيفى آلية خاصة بتلقى شكاوى الفساد تتضمن ثلاثة عوامل رئيسية— كإستعاضة عن برامج حماية الشهود و المبلغين فى وقائع الفساد- وهى السرية التامة للحفاظ على المبلغ فلا يتم الإفصاح أو الإدلاء بأى معلومات تخص الشاكى مع العمل على سهولة التواصل مع المبلغين ولمستوى وظيفى فاعل دون التقيد بالتسلسل الإدارى المعتاد والعامل الهام فى تلك المنظومة هو وضع ضمانة لعدم إتخاذ أى إجراءات انتقامية ضد الشاكى حسن النية ضمن بنود المدونة.

وهنا يتضح الدور الهام الذى تعيه الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتمارسه وتعمل على تطبيقه بالشراكة مع مختلف الجهات الإدارية بالدولة والخاص بتوعية الموظفين بمدونات السلوك الوظيفى من خلال الوسائل المختلفة المطبقة حالياً والمقترحات الآتية:

أولا .. عقد ورش عمل وتدريبات تفاعلية للموظفين لشرح ومناقشة مدونات السلوك الوظيفى مع وضع حالات عملية لتوضيح السلوك الصحيح والأخطاء الممكنة وكيفية التعامل معها والحد منها.

ثانيا .. إعداد وتوزيع المدونات كملحق بعقد العمل لحديثى التعيين وتوزيعها على باقى العاملين القدامى بالمؤسسة ويجب أن تكون متاحة باللغة المناسبة وبأسلوب سهل الفهم وملائم للثقافة المؤسسية.

ثالثا.. إدراج المدونات فى برامج التدريب الداخلى بالجهات الإدارية كجزء من برامج التطوير المستمر للموظفين.

رابعا.. إنشاء منصة إلكترونية داخلية محمل عليها المدونات حيث تُمكّن الموظفين من سهولة الوصول إليها والسماح بتبادل التعليقات لتبادل الأفكار وطرح الأسئلة المتعلقة بالسلوكيات وأخلاق الوظيفة العامة.

خامسا.. القيام بدورات تعليمية عبر الإنترنت لتسهيل عملية وصول المعلومات لكافة العاملين بالمؤسسة.

مع ضرورة أن يتم تنفيذ هذه الطرق بشكل منتظم ومحدث ومستمر فضلا عن أن يكون إلتزام مؤسسى يقع على عاتق الإدارة العليا والقيادات بالجهات الإدارية المختلفة حتى يتحقق الهدف المنشود من تفعيل دور هذه المدونات.

الخلاصة أن مدونات السلوك الوظيفى ليست مجرد وثيقة على ورق أو إجراء شكلى بل تحتاج إلى تنفيذ فعال ومتابعة دقيقة لِيُعتمد عليها كأداة قوية فى مكافحة الفساد وإرساء معايير أخلاقية عالية لتساهم فى بناء مجتمع أكثر عدالة وإستقرار.

دورات تدريبية- فاعليات واستقبال وفود رفيعة المستوى

حصاد الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى شهور

مقال هيئة التحرير

استكمالا لمسيرة الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى إعداد أجيال مؤهلة لمكافحة الفساد ايمانا منها بأهمية التدريب المتميز والإدراك الواعى اعتمادا على الأساليب الحديثة للتصدى لأشكال الفساد بهدف رفع قدرات المتدربين ونشر ثقافة مؤسسية ومجتمعية لمكافحة الفساد، قامت الأكاديمية بالعديد من النشاطات والجهود بمختلف المجالات. سواء الدورات التدريبية أو ورش العمل أو استقبال زيارات لكبار مسئولى الأجهزة الرقابية فى العديد من الدول الشقيقة والصديقة للإطلاع على التجربة الناجحة للأكاديمية فى التدريب والتأهيل على مكافحة الفساد وتنمية المهارات الإدارية والرقابية، وسبل استفادة الأشقاء من هذه التجربة الوطنية

فى مجال عقد البرامج والدورات للجهات الوطنية والمحلية

١٢٠ جهة تشارك فى ورش عمل تحت عنوان «نظام إدارة ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»

بمشاركة ممثلين لنحو ١٢٠ جهة عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ورش عمل تحت عنوان «نظام إدارة ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» الجهات المشاركة فى الدورة تنوعت بين (وزرات/محافظات/ جامعات/ منظمات المجتمع المدني/جهات أخرى) بهدف الوقوف على أبرز الممارسات الناجحة فى تنفيذ الأهداف الرئيسية للاستراتيجية والتعرف على منظومة المتابعة الإلكترونية لكافة جهات الدولة .

دورة تدريبية فى مجال جرائم الكسب غير المشروع وغسل الأموال لعدد من كوادر جهات إنفاذ القانون

فى إطار تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لدعم قدرات جهات إنفاذ القانون للتصدى للفساد والوقاية منه عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دورة تدريبية فى مجال جرائم الكسب غير المشروع وغسل الأموال لعدد من كوادر جهات إنفاذ القانون.

يوم تدريبى لطلاب الدراسات العليا

عقدت الأكاديمية البرنامج الاساسى فى مجال مكافحة الفساد بهدف رفع المستوى المعرفى للمشاركين بمفهوم الفساد و آثاره و سبل الوقاية منه ومكافحته بالإضافة إلى تنظيم يوم تدريبى لطلاب مرحلة الدراسات العليا بالجامعات المصرية فى مجال مكافحة فساد التعليم و تمكين الشباب.

فى مجال التعاون الدولى

مهارات التحقيق الإداري
برنامج تدريبى لكوادر الرقابة المالية والادارية بسلطنة عمان

فى إطار إثراء التعاون الإقليمى والعربى عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد برنامج تدريبى فى مجال اجراءات ومهارات التحقيق الإدارى لكوادر جهاز الرقابة المالية والادارية بسلطنة عمان ، حيث تضمن البرنامج المبادئ الاساسية فى التحقيق الإدارى واصول اعداد المحاضر بالإضافة إلى المقومات السليمة للتحقيق الإدارى بالاضافة إلى تطبيقات عملية على تنمية مهارات المحققين.

نائب رئيس جهاز الرقابة بعمان يتعرف على الإمكانيات التدريبية للأكاديمية الوطنية

قام السيد / أحمد بن سالم بن راشد الرجيبى نائب رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان والوفد المرافق له بزيارة إلى الأكاديمية الوطنية

تضمنت الزيارة عرض الامكانيات التدريبية للأكاديمية وكذا التعرف على اختصاصات وصلاحيات مأمورى الضبط القضائى كما تم عرض الدروس المستفادة من إحدى صور الأعمال الرقابية فى مجال مكافحة الفساد.

رئيس هيئة النزاهة الاتحادية بالعراق يزور الأكاديمية الوطنية

قام السيد القاضى حيدر حنون رئيس هيئة النزاهة الاتحادية بدولة العراق والوفد المرافق له بزيارة للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

الزيارة شهدت الإطلاع على تجربة الأكاديمية فى تأهيل الكوادر والقيادات والموظفين على مكافحة الفساد، وبحث سبل تبادل الخبرات والمعارف فى مجال منع ومكافحة الفساد، وأشاد الجانب العراقى بالجهد العلمى والتدريبى الذى تقدمه الأكاديمية فى إطار إستراتيجية وطنية شاملة تتبناها الدولة المصرية لمكافحة الفساد

تدريب مسئولى الوزارات العراقية على إدارة العقود الحكومية

عقدت الأكاديمية يوم تدريبى فى مجال إدارة العقود الحكومية وأبرز الممارسات الناجحة لمصر فى هذا المجال لعدد من المسئولين العراقيين من مختلف الوزارات والجهات الحكومية المعنية وأجهزة إنفاذ القانون ، وبمشاركة السيد السفير / أحمد الدليمى سفير دولة العراق فى جمهورية مصر العربية والسيد / سيلفين ميرلين مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى مصر وعدد من مسئولى البرنامج بالعراق.

ورشة عمل لمسئولى دولتى ناميبيا وسيراليون

عقدت ورشة عمل لاستعراض الدروس المستفادة والجهود المبذولة فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لعدد من المسئولين بدولتى ناميبيا و سيراليون بينهم السيد/ Amara Kallon - وزير الإدارة العامة والشئون السياسية لجمهورية سيراليون- بالإضافة إلى ممثلين للجان الوطنية فى اطار عضوية تلك الدولتين بالآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، وبمشاركة السيد السفير / أشرف راشد « رئيس اللجنة الوطنية فى إطار عضوية مصر بالآلية الإفريقية لمراجعة النظراء».

بالتنسيق مع الوكالة المصرية للشراكة.. تدريب ٣٠ إفريقى على أحدث سبل مكافحة الفساد

عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دورة تدريبية فى مجال مكافحة الفساد ل٣٠ متدربا إفريقيا من مختلف دول القارة ، يأتى ذلك فى إطار توجيهات السيد رئيس الجمهورية بدعم قدرات الدول الأفريقية وتدريب الكوادر العاملة فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وبالتنسيق مع الوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية.

رئيس هيئة مكافحة الفساد لجمهورية أوزبكستان فى الأكاديمية الوطنية

قام رئيس هيئة مكافحة الفساد لجمهورية أوزبكستان والوفد المرافق له بزيارة لأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد حيث تضمنت الزيارة عرض الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والجهود المبذولة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية منذ بدايتها عام ٢٠١٤ وحتى الان.

رئيس المكتب الوطنى لمكافحة الاحتيال و الفساد بدولة السنغال يزور الأكاديمية

قام السيد سيرين باسيرو SrigneBassirou GUEYE رئيس المكتب الوطنى لمكافحة الاحتيال و الفساد بدولة السنغال والوفد المرافق له بزيارة للأكاديمية الوطنية حيث تم عقد لقاء بحضور الدكتور/ تامر الفرجانى نائب رئيس هيئة الرقابة الإدارية ، لبحث سبل تبادل الخبرات والمعارف فى مجال منع ومكافحة الفساد.

وفد رفيع المستوى من دولة الصومال يزور الأكاديمية الوطنية

قام السيد / حسن معلم محمود شيخ وزير العدل والشؤون الدستورية بدولة الصومال والسيد / سليمان محمد محمود النائب العام بدولة الصومال و الوفد المرافق لهما بزيارة للأكاديمية وذلك بحضور السيد الدكتور / تامر فرجانى نائب رئيس هيئة الرقابة الإدارية وذلك للاطلاع على التجربة المصرية فى مجال مكافحة الفساد

عام مثمر من التعاون مع وزارة العدل والمعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة

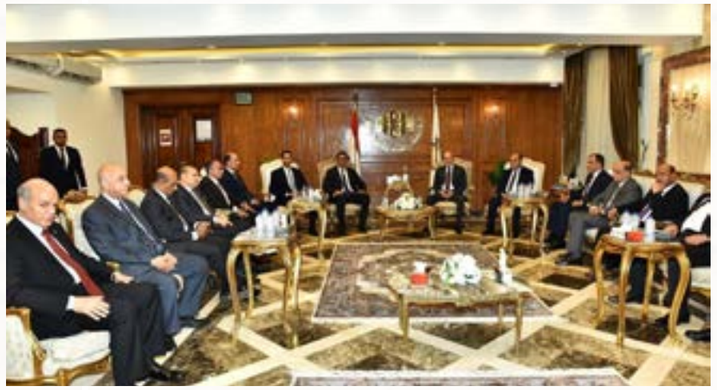

على مدار عام ٢٠٢٣ ، عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد عددا من البرامج التدريبية للسادة رؤساء المحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية وعدد من كوادر أعضاء الجهات والهيئات القضائية

أولا: دورات السادة رؤساء المحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية

تم عقد برنامجين تدريبيين فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد للسادة رؤساء المحاكم الابتدائية وذلك خلال شهرى يوليو و سبتمبر ٢٠٢٣ حيث تضمن البرنامج التدريبى العديد من الموضوعات الهامه ابرزها : جهود الدولة فى مكافحة الفساد ودور هيئة الرقابة الإدارية فى تنفيذ ورصد جهود تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وكذا الاطار العام للميكنة والتحول الرقمى بمختلف المحاكم على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى استعراض استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ضمن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف المشروعات القومية الكبرى و أثر الفساد الإدارى والشائعات وحروب الجيل الرابع والخامس على الأمن القومى وغيرها.

ثانيا: دورات السادة اعضاء الجهات والهيئات القضائية

تم عقد ثلاث برامج تدريبية فى مجال تنمية المهارات ومكافحة الفساد لعدد من كوادر أعضاء الجهات والهيئات القضائية حيث تم عقد البرنامج الأول خلال أشهر فبراير و مارس وأبريل ثم البرنامج الثانى خلال شهرى يوليو وأغسطس وجاء البرنامج الثالث خلال الفترة من سبتمبر حتى نوفمبر .

تضمنت البرامج العديد من الموضوعات الهامة على محورين أولهما منع ومكافحة الفساد و الإطار التشريعى و المؤسسى لمكافحة الفساد فى مصر، والإتفاقيات الأممية والأفريقية و العربية لمكافحة الفساد بينما تضمن المحور الثانى تنمية المهارات الشخصية فى مجالات التواصل والتفاوض ومهارات التفكير الإبداعى وتقديم العروض.

و فى الختام قامت مجموعات عمل من السادة المشاركين بعرض مواد بحثية متميزة عكست المهارات و القدرات المكتسبة فى المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد والمجالات الأخرى ذات الصلة.

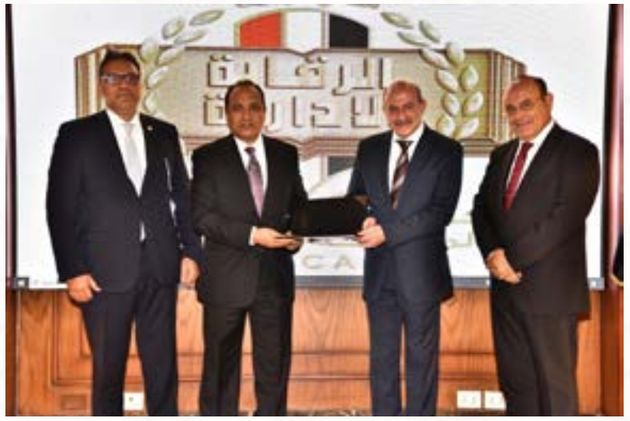

معرض القاهرة الدولى للكتاب
Cairo International Book Fair

جانب من مشاركة هيئة الرقابة الإدارية
فى الدورة (٥٣) و (٥٤) لمعرض القاهرة الدولى للكتاب

معرض القاهرة الدولى للكتاب الدورة (55) نتطلع لزيارتكم ومشاركتكم..

الانتقال للعاصمة الادارية الجديدة
«من هنا نبدأ عصراً جديداً»

للتواصل مع
هيئة الرقابة الإدارية

موقع الهيئة الإلكترونى:
www.aca.gov.eg

للتواصل مع مسئولى الهيئة بالمقر الرئيسى أو المقار الفرعية:
يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الاتصال على الخط الساخن رقم:
16100

البريد المصرى / التلغراف

موقع الهيئة على مواقع التواصل الإجتماعى:
facebook/ACAEGYPT

فاكس المقر الرئيسى للهيئة:
0222915403

فاكسات المقار الإقليمية بمكاتب الهيئة بالمحافظات : يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

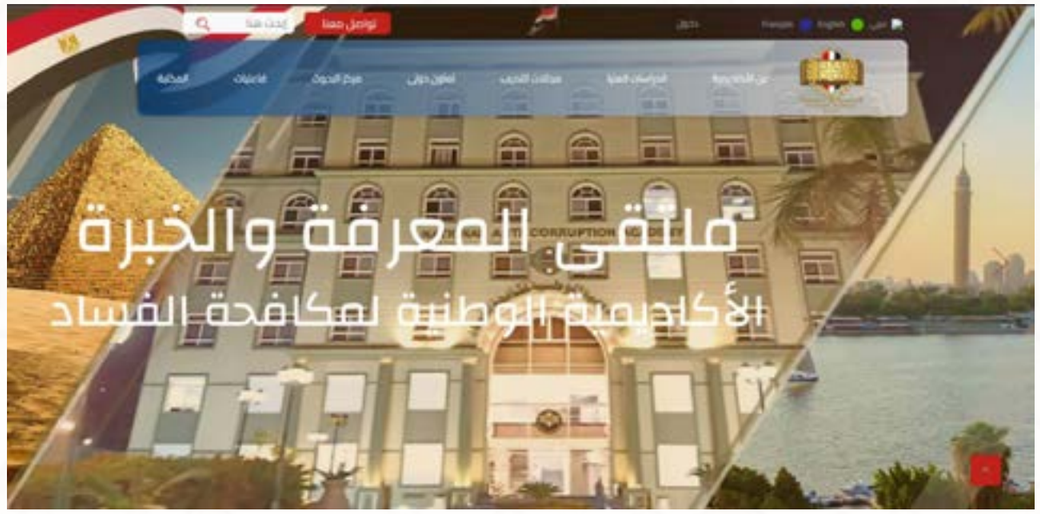

الالتزام بالتميز
COMMITTED TO EXCELLENCE

للتواصل مع مسئولى الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:
يراجع موقع الأكاديمية الإلكترونى
academy.aca.gov.eg

للتواصل مع الأكاديمية عبر البريد الإلكترونى:
eaca@aca.gov.eg

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكترونى:
Damir_alwatan@aca.gov.eg

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

مصر دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

تصدر قريباً

مجلة الحوكمة ومكافحة الفساد ومنعه
JGPCC

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتهدف إلى نشر الأوراق البحثية المتخصصة فى مجالات (الوقاية من الفساد وسبل مكافحته ، الإدراة ، القانون، الأقتصاد ، العلوم البينية المتعلقة بالحوكمة والتصدى للفساد)

رسالة الدورية

الإسهام التنويرى والمعرفى كمنبر للنشر العلمى الموضوعى وكمنارة للبحث العلمى الأكاديمى الواقعى والمتجدد للباحثين على المستوى الوطنى والإقليمى والقارى والدولى والتى تتناول قضايا الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته والعلوم ذات الصلة باستخدام المناهج البحثية الداعمة لتطوير أساليب التفكير والتحليل للوصول إلى نتائج ذات فروض واضحة قابلة للتنفيذ.

مصر - دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد
CRSPCC